الجمع بين إعرابين في كلمة

(حكمه وآثاره)

إعداد

د / عبد العزيز عياد عبد العاطي

مـدرس اللغويات

في كلية اللغة العربية فرع جامعة الأزهر بالزقازيق

١٤٤٣هـ = ٢٠٢١م

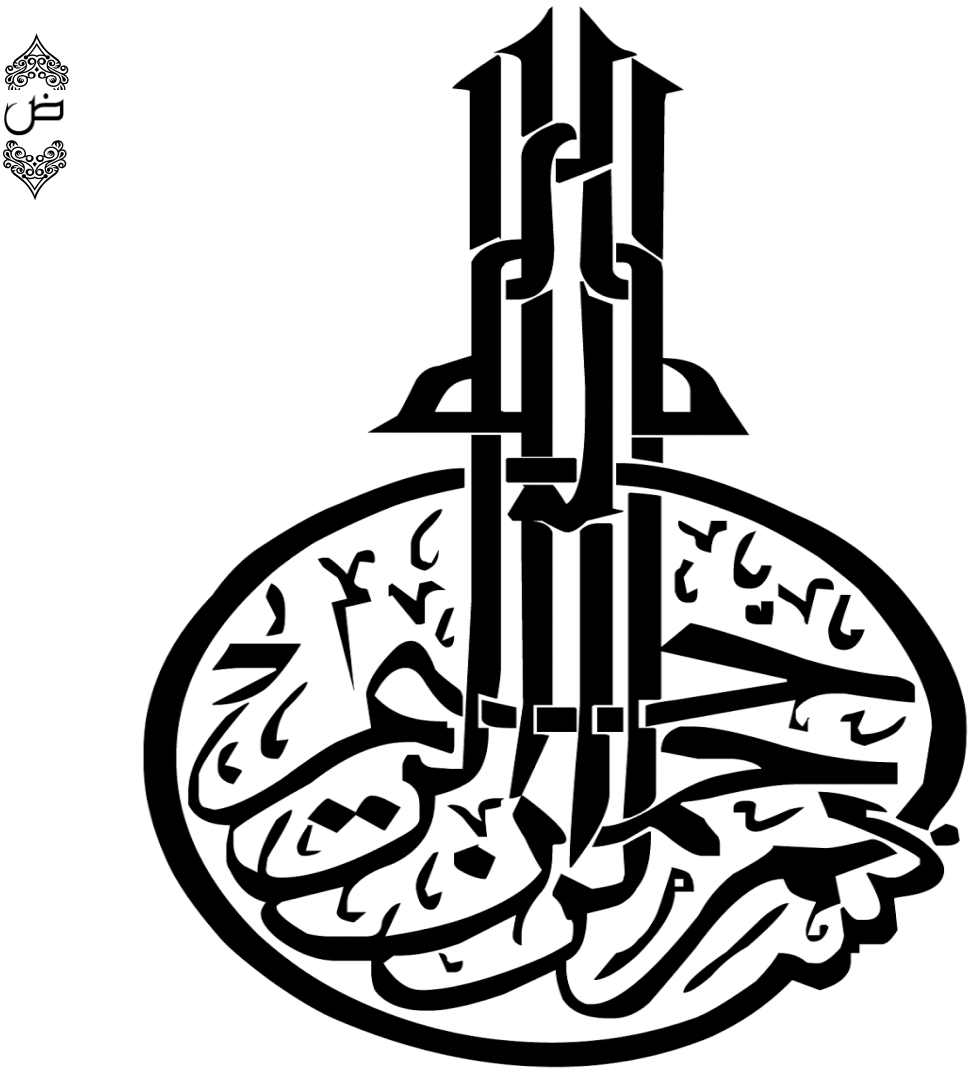

الجمع بين إعرابين في كلمة (حكمه وآثاره).

عبد العزيز عياد عبد العاطي
قسم اللغويات- كلية اللغة العربية فرع جامعة الأزهر بالزقازيق- جمهورية مصر العربية
البريد الالكتروني:
abdulazizmohammed182.el@azhar.edu.eg

ملخص البحث

يتردد علىٰ ألسنة النحاة قولهم: (لا يجتمع إعرابان في كلمة)، بينما نراهم يعددون الأوجه الإعرابية للكلمة الواحدة!! ونرىٰ بعض النحاة يقول: (معرب من مكانين)، و(معرب من جهتين).

فما قضية اجتماع إعرابين في كلمة، وهل يمكن أن يجتمع في كلمة واحدة إعرابان متفقان أو مختلفان؟ أو أنه لا يجوز الجمع بين إعرابين مطلقا؟

وما الآثار اللغوية المترتبة علىٰ قضية الجمع بين إعرابين في كلمة؟

وما مراد العلماء بالأوجه الإعرابية المحتملة للكلمة؟ فهل تعد هذه الأوجه من باب الجمع بين الإعرابين في كلمة واحدة؟

وهل يمكن الخلط بين الأوجه الإعرابية في كلمة واحدة؟ وما الآثار المترتبة علىٰ ذلك في قراءة كتاب الله ﷻ؟

فجاء هذا البحث ليجيب عن هذه التساؤلات وسميته: (الجمع بين إعرابين في كلمة واحدة - حكمه وآثاره)، فمهدت فيه بتعريف الإعراب، وقسمته مبحثين: المبحث الأول: ذكرت فيه حكم اجتماع إعرابين في كلمة، وآثار ذلك في كلام العرب.

والمبحث الثاني: ذكرت فيه مراد العلماء بالأوجه الإعرابية المحتملة للكلمة، وحكم خلط الأوجه الإعرابية في القرآن الكريم باعتبارها أثرا من آثار الجمع بين إعرابين في كلمة واحدة.

وقد بين البحث أن النحاة أجازوا اجتماع إعرابين في كلمة واحدة أحدهما لفظي والآخر تقديري أو محلي. وأما الإعرابان اللفظيان فالصحيح أنه لا يجوز اجتماعهما في كلمة.

كما بين أن كل ما أجاز فيه النحاة أوجها إعرابية فهم لا يقصدون اجتماع كل هذه الأوجه في حال واحد، وإنما يراعون اختلاف قصد المتكلم، إن أراد كذا فإعرابه كذا. وبناء عليه فلا يجوز الجمع بين إعرابين في كلمة قرآنية في حال قرآئية واحدة، وأن ما يفعله بعض القراء من الوقوف علىٰ كلمة لها إعراب ومعنىٰ، والبدء بها علىٰ إعراب ومعنىٰ يعد من قبيل الخلط بين الأوجه الإعرابية والمعاني القرآنية، وأنه ليس مقصدا شرعيا من مقاصد التلاوة.

الكلمات المفتاحية: إعرابان في كلمة- معرب من مكانين - خلط أوجه الإعراب - خلط الإعراب - تعدد الإعراب.

Combining two parsing in the word (his ruling and its effects).

abdulaziz ayyad abdulati mohammed
Linguistics teacher - Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University branch in Zagazig - Arab Republic of Egypt
Email: abdulazizmohammed182.el@azhar.edu.eg

Abstract:

Email: abdulazizmohammed182.el@azhar.edu.eg

The tongues of the grammarians are frequently said: "No parsing meet in a word," while we see them enumerate the syntactical aspects of the same word!! And we see some grammarians saying, "parsing from two places", "parsing from two way,"

What is the issue of a meeting of two parsing in a word, and is it possible to meet in one word two parsing that agree or disagree? Or is it not permissible to combine two parsing at all?

What are the linguistic implications of the issue of combining two parsing in a word?

What do scholars mean by the possible syntactic aspects of the word? Are these aspects considered a matter of combining the two parsing in one word?

Is it possible to confuse the syntactical aspects in one word? What are the implications of that for reading the Book of God?

This research came to answer these questions and its name: "Combining two parsing in the word (his ruling and its effects)".

I paved the way for the definition of parsing, and divided it into two sections:

The first topic: I mentioned the ruling on the meeting of two parsing in a word, and the effects of that in the speech of the Arabs.

The second topic: I mentioned the meaning of the scholars with the possible syntactic aspects of the word, and the ruling on mixing the syntactic faces in the Holy Qur'an as one of the effects of combining two syntaxes in one word.

The research showed that the sculptor authorized the meeting of two expressions in one word, one verbal and the other discretionary or local. As for the two verbal expressions, it is true that they may not be met in a speech.

He also pointed out that all that the sculptors have authorized is expressions, they do not mean to meet all these aspects in one case, but rather to take into account the difference in the speaker's intention, if he wishes to do so, to express it like this. Accordingly, it is not permissible to combine two expressions in a Qur'anic word in the case of a single reading, and that what some readers do to identify a word with expression and meaning, and to begin it with expression and meaning, is a confusion between expressive aspects and Qur'anic meanings, and that it is not a legitimate purpose of recitation.

key words: Two parsing in a word - declinable in two places - Mixing expressions - syntax mixing - polymorphism

مقدمة البحث

الحمد لله رب العالمين، وصلّ اللهم وسلّم وزِدْ وبارك علىٰ خَيْرِ الأنبياء، وأبرِ الأصْفياءِ، وخاتم الأنبياء سيدِنَا مُحَمّدٍ ﷺ، أما بعدُ:

فالإعراب ظاهرة لغوية أخذت حيزا كبيرا من الدراسات اللغوية، فتناولها العلماء تعريفا وتأصيلا وتحليلا وتعليلا وتوجيها، وقد اختلف العلماء في تعريف الإعراب فسرىٰ الخلاف في مسائله وفروعه.

ومن ذلك قضية اجتماع إعرابين في كلمة، فهل يمكن أن يجتمع في كلمة واحدة إعرابان متفقان أو مختلفان؟ أو أنه لا يجوز الجمع بين إعرابين مطلقا؟

وما الأثار اللغوية المترتبة علىٰ قضية الجمع بين إعرابين في كلمة؟

وما مراد العلماء بالأوجه الإعرابية المحتملة للكلمة؟ فهل تعد هذه الأوجه من باب الجمع بين الإعرابين في كلمة واحدة؟

وهل يمكن الخلط بين الأوجه الإعرابية في كلمة واحدة؟ وما الآثار المترتبة علىٰ ذلك في قراءة كتاب الله ﷻ؟

فمن الآيات القرآنية ما يصلح فيها وقفان علىٰ وجهين إعرابيين، مثل قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾[1]) فيجوز الوقف علىٰ لفظ الجلالة، ويكون (الراسخون) مستأنفا، وهو مبتدأ خبره الجملة بعده، ويجوز الوقف علىٰ (في العلم) علىٰ أن (الراسخون) مرفوع

(١) [آل عمران: ٧]

عطفا علىٰ لفظ الجلالة المرفوع علىٰ الفاعلية. فهل يجوز الجمع بين الوجهين في حال قرائية واحدة؟ وغير ذلك من الآيات التي تناولها البحث بالدراسة وتندرج تحت قضية الجمع بين الإعرابين، والخلط بين الأوجه الإعرابية في الكلمة.

فجاء هذا البحث ليجيب عن هذه التساؤلات وسميته: (الجمع بين إعرابين في كلمة واحدة – حكمه وآثاره).

الدراسات السابقة:

وهذه القضية التي تناولها البحث ذكرها العلماء عرضا في بطون كتبهم، بمسميات مختلفة منها: (معرب من مكانين)[1] أو (لا يجتمع إعرابان في كلمة واحدة)[2]، ولكنهم لم يفردوا لها بحثا أو مبحثا أو بابا مستقلا في كتبهم.

---

[1] ينظر: كتاب فيه لغات القرآن (ص: ٣٢)، وشرح المقدمة المحسبة (١/ ١٢١)، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (١/ ١٧: ٢٨)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ١٩٤)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٩٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ١٥٤)، وسفر السعادة وسفير الإفادة (٢/ ٥٣٩)، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٢/ ٨٣٦)، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١/ ١٩١).

[2] ينظر: المقتضب (٣/ ١٥٨)(٤/ ٣٩)، وعلل النحو (ص: ٥٠٤)، والخصائص (٣/ ٢٤١)، وشرح المقدمة المحسبة (٢/ ٤٢٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٤٤٣)، وسفر السعادة وسفير الإفادة (٢/ ٥٣٩)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٠٥)، وشرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٠٦)، وشرح شافية ابن الحاجب

وكثيرة هي الدراسات العلمية التي تحدثت عن قضية الإعراب(١) أو تعدد الأوجه الإعرابية(٢)، ولكني لم أقف علىٰ شيء منها تناول موضوع البحث بالدراسة.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في تمهيد ومبحثين وأربعة مطالب:

فالتمهيد ذكرت فيه تحقيق معنىٰ الإعراب عند العلماء، ورأي البحث في تعريفه.

للرضي الأستراباذي (٢/ ١٠)، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١/ ٣٣١).

(١) منها: العلامة الإعرابية بين الشكل والوظيفة لدىٰ اللغويين العرب القدامىٰ للدكتور/ بلقاسم دفة – مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية العددان الثاني والثالث – جامعة محمد خيضر بسكرة ٢٠٠٨م

ومنها: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم للدكتور/ أحمد سليمان ياقون – نشر دار المعرفة الجامعية ١٩٩٤م.

(٢) منها: الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم جمعا ودراسة للدكتور/ محمد عبد الله السيف. نشر دار التدمرية.

ومنها: أَثَرُ الاخْتِلاَفِ فِي الأَوْجُهِ الإِعْرَابِيَّةِ فِي تَفْسِيرِ الآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ للباحث: يَاسِر مُحَمَّد مُطْره جِي – رسالة ماجستير مقدمة لجَامِعَةِ تَشْرِينَ – اللاَّذِقِيَّةِ– سُورية، بِإِشْرَافِ الأُسْتَاذ الدُّكْتُور سَامِي عَوَض، وَطُبِعَت فِي دَارِالبَشَائِرِ: دِمَشْقُ.

ومنها: تعدد الأوجه في التحليل النحوي للباحث/ محمود حسن جاسم، مجلة جذور العدد ٢٨مجلد ١١ شهر يوليو ٢٠٠٩م.

ومنها الاحتمالات النحوية عند أبي جعفر النحاس للباحث/ بندر سند مليح –رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة مؤتة ٢٠١٦م.

والمبحث الأول بعنوان: الاختلاف في اجتماع إعرابين في كلمة وآثاره في كلام العرب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حكم اجتماع إعرابين في كلمة واحدة.

المطلب الثاني: من الآثار المترتبة على امتناع الجمع بين إعرابين (لفظيين) في كلمة واحدة.

المبحث الثاني بعنوان: خلط الأوجه الإعرابية. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مراد العلماء بالأوجه الإعرابية المحتملة.

المطلب الثاني: حكم الخلط بين الأوجه الإعرابية في قراءة القرآن الكريم.

وقد ذيلتُ البحث بخاتمة ذكرتُ فيها أبرز النتائج.

وفهارس فنية.

كما آثرت ألا أثقل حواشي البحث بذكر بيانات المراجع، واكتفيتُ بتفصيلها آخر البحث في ثبْت المصادر والمراجع.

واللهَ أسأل أن ينفع بهذا العمل، وأن يغفر ما وقع فيه من زلل، وأن يجبر الخلل، وأن يجعله ذخرا لنا يوم أن نلقاه.

تمهيد: تعريف الإعراب

الإعراب في اللغة مأخوذ من عدة معان منها:[1]

- **الإبانة**، يقال: أعرب الرجل: إذا أفصح أو أبان. فالإعراب النحوي علىٰ هذا هو الذي يبين معنىٰ الكلمة، كما يبين الإنسان عما في نفسه.
- **إزالة الفساد**، يقال: أعربْتُ مَعِدَة الفَصِيْلِ: أصلحتها وأزلت فسادها، والهمزة للسلب. فالإعراب النحوي علىٰ هذا هو الذي يصلح الكلام ويزيل فساده.
- **التحدث بالعربية**، يقال: أعربتُ: تحدثت بالعربية. فالإعراب النحوي هو أن تنحو بكلامك سمت كلام العرب وتوافقهم فيه.
- **التحسين**، يقال: أعربتُ الشيء: حسّنْتُه، ومنه: المرأة العروب، قال تعالىٰ: ﴿ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴾[2]. فالإعراب النحوي هو زينة الكلام وبهاؤه.

وقد اختلف النحاة في تعريفه اصطلاحا على قولين:

القول الأول: أن الإعراب لفظي لا معنوي وهو "أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب وهو الآخر"[3].

---

(1) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٥٣)، واللمحة في شرح الملحة (١/ ١٤٧)، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١/ ١١٥)، والمساعد علىٰ تسهيل الفوائد (١/ ١٩)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١/ ٢٢٣).

(2) [الواقعة: ٣٧].

(3) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٥٩)

ونسب هذا القول للجمهور[1] وهو قول الفارسي[2] ونسبه ابن مالك للمحققين[3].

فالإعراب هو الحركة أو الحرف أو الحذف الظاهر أو المقدر الذي يجلبه العامل علىٰ حرف الإعراب. وهو الدال من (زيدٌ)، والباء من (يشربْ). في نحو: (لم يشربْ زيدٌ).

قال الزجاجي: "إن الإعراب دال علىٰ المعاني، وإنه حركة داخلة علىٰ الكلام بعد كمال بنائه، فهو عندنا حركة، نحو الضمة في قولك: (هذَا جعفرٌ)، والفتحة من قولك: (رأيتُ جعفرًا)، والكسرة من قولك: (مررْتُ بجعفرٍ)"[4].

وقال السيرافي: "الكسرة في تاء (مسلماتٍ) في النصب والفتحة فيما لا ينصرف في الجر هما إعرابان؛ وذلك أن الإعراب هو تعاقب الحركات علىٰ

---

(1) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٥٩)

(٢) ينظر: الإيضاح العضدي (ص: ١١)، والمسائل العسكريات في النحو العربي (١٠٩).

(3) قال في شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٣): "وهو عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبينا للمعنىٰ الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامهما". اهـ وينظر: المساعد علىٰ تسهيل الفوائد (١/ ١٩)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٥٩)

(4) الإيضاح في علل النحو (ص: ٧٢)

أواخر الكلم؛ لاختلاف العوامل، وهذه الكسرة والفتحة تدخلان معاقبتين للضمة، لعوامل توجب ذلك لهما، وقد وجد فيهما شرط الإعراب"[1].

القول الثاني: وهو قول ابن جني[2]، والسهيلي[3] والجزولي[4] والعكبري[5] واختاره ابن يعيش ونسبه إلىٰ المحققين[6] وابن مالك[7] ورجحه أبو حيان[8] وهو ظاهر قول سيبويه[9] وغيرهم[10] أن الإعراب معنوي لا لفظي، وهو التغيير الذي يحدثه العامل.

---

(1) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ١٤٧)بتصرف.

(2) ينظر: الخصائص (١/ ٣٦)، و اللمع في العربية (ص: ١٠).

(3) ينظر: نتائج الفكر في النحو (ص: ٦٦).

(4) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو (ص: ٧).

(5) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٥٣).

(6) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ١٩٧).

(7) وذلك لأنه قال في التسهيل (ص٧): (وما جيء به لا لبيان مقتضىٰ العامل) قال ابن عقيل: "احترز من حركات الإعراب". المساعد علىٰ تسهيل الفوائد (١/ ٣٢).

(8) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١/ ١١٦).

(9) ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ١٣)، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١/ ١١٦)، وتمهيد القواعد (١/ ٢٢٤)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٦٠).

(10) ينظر: ملحة الإعراب (ص: ١٣).

ومرادهم بهذا أن الإعراب هو انتقال الكلمة من حال إلىٰ حال؛ كالانتقال من حال الرفع إلىٰ حال النصب إلىٰ الجر أو الجزم[1].

والذي يدل علىٰ هذه الأحوال هو العلامة اللفظية. فمثلا (زيدٌ) في قولك: (جاء زيدٌ) مرفوع علىٰ الفاعلية بدليل الضمة في أوله، فإذا قلت: (رأيتُ زيداً) انتقل من الرفع إلىٰ النصب ومن كونه فاعلاً إلىٰ كونه مفعولاً به، بدليل العلامة، وإذا قلت: (مررتُ بزيدٍ) انتقل من النصب إلىٰ الجر بدليل الكسرة.

الرأي الراجح في معنى الإعراب:

لابد قبل إبداء الرأي في معنىٰ الإعراب أن نستحضر أولا الغرض منه، وسبب الحاجة إليه في الكلام، والتي من أهمها البيان، والتفريق بين المعاني النحوية المختلفة من الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة، ورفع اللبس بينها[2]. فـ"الألفاظ مغلقة علىٰ معانيها حتىٰ يكون الإعراب هو الذي يفتحها"[3].

---

(1) ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ١٣)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٢١) والمقتضب (١/ ٤) (٤/ ٨٢)، والانتصار لسيبويه علىٰ المبرد (ص: ٤٤)، وعلل النحو (ص: ١٤٥)، ونتائج الفكر في النحو (ص: ٦٦)

(2) ينظر: الإيضاح في علل النحو (٦٩: ٧٠)، وعلل النحو (ص: ١٤٣)، والمرتجل لابن الخشاب (ص: ٣٤)، والبديع في علم العربية (١/ ١٥)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ١٥٦)، وتوجيه اللمع (ص: ١٠٣)، واللمحة في شرح الملحة (١/ ١٥١).

(3) دلائل الإعجاز (ص: ٣٠).

قال ابن الخشاب: "وفائدته: أنه يفرّق بين المعاني المختلفة التي لو لم يدخل الإعراب الكلمة التي تتعاقب عليها تلك المعاني لالتبستْ"[1].

ووضّح هذا المعنى الزجاجي بقوله: "إنّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة، ومضافًا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة علىٰ هذه المعاني بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: (ضَرب زيدٌ عمراً)، فدلوا برفع (زيد) علىٰ أن الفعل له، وبنصب (عمرو) علىٰ أن الفعل واقع به. وقالوا: (ضُرب زيدٌ)، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع (زيد) علىٰ أن الفعل ما لم يسم فاعله وأن المفعول قد ناب منابه. وقالوا: (هذا غلامُ زيدٍ)، فدلوا بخفض (زيد) علىٰ إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها؛ ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلىٰ تقديمه، وتكون الحركات دالة علىٰ المعاني"[2].

فالإعراب دليل علىٰ المعاني التي تلحق الكلمة، والحركات كذلك دالة علىٰ المعاني، ولولا الإعراب لتردد فهم السامع بين المعان المحتملة من الكلام، لا يدري إلىٰ أيها يذهب.

---

[1] المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص: ٣٤).

[2] الإيضاح في علل النحو (٦٩: ٧٠).

ولو تأملنا هذا لوجدنا أن كلا التغييرين (اللفظي والمعنوي) يتعاضدان لإيضاح المعاني ورفع اللبس في الكلام، ولذا فكلاهما بهذا الاعتبار إعراب، الحركة إعراب ومدلولها إعراب.

فالضمة في (جاء زيدٌ) إعراب، والرفع فيها -أيضا- إعراب؛ لدلالتهما علىٰ معنىٰ الفاعلية والذي يميزه عن المعاني النحوية الأخرىٰ.

فسواء أقلنا: إن الإعراب هو المعنىٰ الذي يجلبه العامل (من رفع ونصب وجر وجزم) وتدل عليه العلامة (من فتح وضم وكسر وسكون وفروعها)؛ لأن الألفاظ موضوعة للمعاني، والحركات دالة علىٰ أحوال هذه المعاني، ولقولهم: علامات الإعراب، والعلامة هي ما تدل علىٰ المعلَّم [1].

سواء أقلنا هذا أم قلنا: إن الإعراب هو هذه العلامات ذاتها؛ لأن الأصل في الكلام تعلقه باللفظ، ولأن العلامات هي التي تنبئ عن هذه المعاني.

سواء أقلنا هذا أم ذاك فإننا نتفق علىٰ أنهما يشتركان معًا في بيان المعاني النحوية وتحقيق الغرض من الإعراب؛ وأن كليهما يجوز أن يطلق عليه إعراب إما حقيقة وإما مجازا؛ لتلازمهما، "وإطلاق اسم أحد المتلازمين علىٰ الآخر مجاز مشهور"[2].

ولذا نجد العلماء يفسرون أحدهما بالآخر، فالفارسي ينص علىٰ أن الإعراب هو الاختلاف وأن الاختلاف هو الحركة والسكون ثم يفسر الحركات بأنها الرفع والنصب والجر والجزم فقال: "الإعراب تغير أواخر

---

[1] ينظر: مفاتيح الغيب للرازي (٢/ ٢٤٩)، وهمع الهوامع للسيوطي (١/ ٦١).

[2] مفاتيح الغيب للرازي (٢/ ٢٤٩).

الكلم، واختلافها باختلاف العوامل ...، وما تختلف به أواخر الكلم للإعراب: الحركة، أو السكون أو حرف غير حركة. فالحركات علىٰ ضربين: حركة ظاهرة في اللفظ مسموعة منه. وحركة منوية، غير خارجة إلىٰ اللفظ.

والحركات الظاهرة التي تكون للإعراب: الرفع، والنصب، والجر والسكون –هو الجزم–"(١).

فجعل الإعراب هو اختلاف أواخر الكلم، وفسر هذا الاختلاف بأنه الحركة أو السكون. ثم فسر الحركات بأنها الرفع والنصب والجر والجزم.

ومن هنا فالذي أختاره أن الإعراب يجوز أن يطلق علىٰ مجموع المعاني التي يجلبها العامل وحركاتها أو حروفها التي تدل عليها؛ لأنهما معا يشتركان في تحقيق الغرض من الإعراب، وهو بيان المعاني النحوية، والتفريق بينها، ورفع اللبس فيها.

هذا من جهة الإطلاق.

وأما من جهة الحقيقة فحقيقة الإعراب تختلف باعتبارين: (٢)

فالإعراب باعتبار المتكلم أو الكاتب: هو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها. كما هو تعريف ابن جني ومن تابعه.

والإعراب باعتبار السامع والقارئ: هو بيان الأثر الظاهر أو المقدر الذي يجلبه العامل في محل الإعراب من الرفع والنصب والجر والجزم؛ نتيجة لوقوعها هذا الموقع، والحركات أو الحروف هي الدالة عليه وعلاماته ، أو هو بيان موقع الكلمة في الجملة وهو معناها النحوي من فاعلية ومفعولية وصفة وإضافة ...إلخ.

❁❁❁❁❁

(١)المسائل العسكريات في النحو العربي (ص: ١٠٩)بتصرف.

(٢)ينظر: تطبيقات نحوية في سور قرآنية للدكتور/ علي أحمد طلب (١٨: ١٩).

المبحث الأول

الاختــلاف في اجتماع إعرابين في كلمة وآثــاره في كــلام العــرب

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حكم اجتماع إعرابين في كلمة واحدة

المطلب الثاني: من الآثــار المترتبة على امتنــاع الجمع بين إعرابين (لفظيين) في كلمة واحدة

المطلب الأول: حكم اجتماع إعرابين في كلمة واحدة

سواء أقلنا إن المراد بالإعراب في كلامهم شيء لفظي أم معنوي، فلا يمكننا أن نطلق حكما واحدا علىٰ هذه القضية؛ لأن الإعراب إما لفظي أو محلي أو تقديري[1]، وقد يكون الإعرابان المجتمعان متفقين أو مختلفين، ولكل منها حكم يخصه عند النحاة.

أولا- حكم اجتماع إعرابين (لفظي وتقديري) في كلمة واحدة

أجاز النحاة أن يجتمع في كلمة واحدة إعرابان أحدهما لفظي والآخر تقديري أو محلي، ومثلوا له بأمثلة كثيرة منها: الكلمات المجرورة بحرف الجر الزائد أو الشبيه بالزائد، مثل: المبتدأ المجرور في نحو: (بحسبِكَ درْهمٌ)[2]. والفاعل المجرور في نحو قوله تعالىٰ: ﴿ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ

---

(1) الفرق بين المعرب محلا والمعرب تقديرا: أن المعرب محلا يكون في الكلمات التي لا تقبل الإعراب لفظا؛ لكونها مبنية، وأما التقدير فيكون في الكلمات المعربة التي حرف إعرابها لا يقبل حركة الإعراب؛ لمانع من تعذر أو ثقل أو اشتغال بحركة مناسبة أو نحو ذلك. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ١٦٢)، والأشباه والنظائر للسيوطي (٢/ ١٧٢).

(2) ينظر: معانىٰ القرآن للأخفش (١/ ٢٦)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ١٧٦)، والتعليقة علىٰ كتاب سيبويه (١/ ٤٩)، والحجة للقراء السبعة (٦/ ٢٩٧)، والمفصل في صنعة الإعراب (ص: ٤٢٤)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١٢٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٦٩- ٣٤٦-٤٧٧)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٦/ ٣٠٥٢)، وحاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ٢٧٧).

وَلَا نَذِيرٍ﴾ [1].. وقوله: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[2]، والمفعول المجرور في نحو قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾ [3].

فكل اسم من هذه الأسماء المجرورة لفظا بحرف الجر الزائد معه إعراب آخر مقدر في محل رفع، أو نصب، أو جر؛ علىٰ حسب مقتضيات العوامل، **فله إعرابان إعراب لفظي، معه آخر محلي أو تقديري** -علىٰ اختلاف فيه عند النحاة-[4].

---

[1] [المائدة: ١٩]. ينظر: أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك (٢/ ٧٨)، وإرشاد السالك إلىٰ حل ألفية ابن مالك (١/ ٢٩٦)، وشرح الأشمونىٰ لألفية ابن مالك (١/ ٣٨٧).

[2] [النساء: ٧٩]ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٣٨)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٣٢٣- ٣٩٢)، والمفصل في صنعة الإعراب (ص: ٣٨١)، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (١/ ١٣٦)، ونتائج الفكر في النحو (ص: ٢٧٣)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٣٢٥).

[3] [النساء: ٦٤].

[4] اختلف النحاة في التعبير عن الإعراب المعنوي في هذه الأسماء، فمنهم من عبر عنه بالتقدير، ومنهم من عبر عنه بالموضع أو المحل؛ إجراء للمعرب الذي لا تظهر علامة إعرابه مجرىٰ المبنيات، والخلاف لفظي -كما قال الأستاذ/ عباس حسن-؛ لأنه لا يؤثر في معنىٰ ولا إعراب. ينظر: معانىٰ القرآن للأخفش (١/ ٢٦)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ١٧٦)، والتعليقة علىٰ كتاب سيبويه (١/ ٤٩)، والحجة للقراء السبعة (٦/ ٢٩٧)، والمفصل في صنعة الإعراب (٣٨١- ٤٢٤)،

قال الصبان: "هل المجرور بحرف الجر الزائد أو شبهه مرفوع تقديرا – **ولا محذور في اجتماع إعرابين لفظي وتقديري من جهتين مختلفتين**، أو محلا ولا يختص المحلىٰ بالمبنيات؟! قولان"(١).

والدليل علىٰ أن في هذه الأسماء إعرابا آخر مقدرا أنه إذا جاء تابع لهذا الاسم المجرور جاز فيه أمران؛ إما الجر مراعاة للفظ المتبوع، وإما حركة أخرىٰ يراعىٰ فيها الحركة المقدرة في المتبوع.

"ففي مثل: (كفىٰ بالله القادر شهيدًا) يصح في كلمة: (القادر) الجر؛ تبعًا للفظ (الله) المجرور لفظًا، ويجوز الرفع؛ تبعًا لمحله باعتباره فاعلًا، ومثل هذا يجري في سائر التوابع؛ حيث يجمع في التابع الإعراب اللفظي مع الإعراب المحلي"(٢).

ثانيا- حكم اجتماع إعرابين (لفظيين) في كلمة واحدة

اختلف النحاة في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: أنه يجوز الجمع بين إعرابين في الكلمة، وهو ما عبروا عنه بالإعراب من جهتين أو مكانين أو جهتين، ومثلوا له بإعراب الأسماء الستة (أَبُوكَ، وأَخُوكَ وحَمُوك، وهَنُوكَ، وفُوكَ، وذو مال).

=واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١٢٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٦٩- ٣٤٦-٤٧٧)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٦/ ٣٠٥٢)، وشرح الأشمونىٰ لألفية ابن مالك (١/ ٣٨٧)، وحاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ٢٧٧)، والنحو الوافي (٢/ ٤٥١).

(١) حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ٢٧٧).

(٢) النحو الوافي (٢/ ٤٥٢).

فزعموا أن هذه الأسماء "معربة من مكانين بالحروف وبالحركات التي هي قبل هذه الحروف"[1].

فالضمة والفتحة والكسرة التي كانت إعرابًا له في حال الإفراد (أبٌ أخٌ حمٌ...) هي بعينها إعرابها في حال الإضافة (أبُوكَ، أخُوكَ، حَمُوكَ)، "وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجري مجرىٰ الحركات في كونها إعرابًا؛ بدليل أنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر؛ فدلّ علىٰ أن الضمة والواو علامة للرفع، والفتحة والألف علامة للنصب، والكسرة والياء علامة للجر، فدلّ علىٰ أنه معرب من مكانين"[2].

وهذا قول الكسائي[3] والفراء[4] ومن تابعهما من الكوفيين[5].

---

(١) شرح المقدمة المحسبة (١/ ١٢١).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (٥٧٧) (١/ ١٩).

(٣) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (١/ ٢١١)، والإيضاح في شرح المفصل (٦٢).

(٤) ينظر: كتاب فيه لغات القرآن (٣١: ٣٢)، والمقتضب(٢/ ١٥٣: ١٥٥)، وإيضاح الوقف والابتداء (١/ ٢١١)، والتبيين عن مذاهب النحويين (١٩٤)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٩٢)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٢٤٣)، والإيضاح في شرح المفصل (٦٢)، والتذييل والتكميل (١/ ١٧٥).

(٥) ينظر: المقتضب (٢/ ١٥٥)، وإعراب القرآن للنحاس (٥/ ١٩٢)، و المسائل المشكلة - البغداديات (١٨٥) والمسائل الشيرازيات (١/ ٣٥٧-٣٦٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ١٥٤)، وشرح الرضي علىٰ الكافية لابن الحاجب (١/ ٧٧)، والتذييل والتكميل (١/ ١٧٧)، وارتشاف الضرب(٨٣٨)، ومنهج السالك (٧)، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله السلسيلي (١/ ١٢٢)، وتمهيد

قال ابن الحاجب: "قال الكسائي والفراء: الضمة إعراب بالحركة، والواو إعراب بالحرف"(١).

ومثلوا له –أيضا– بإعراب "امرِئٍ وابنم علىٰ أجود اللغتين فيهما فتقول: (هذا ابنُمٌ وامرُؤٌ، ورأيت ابنَمًا، وامرَأً، ومررت بابنَمٍ وامرِئٍ)"(٢).

قال الفراء: "من العربِ مَن يقولُ: (هذا مُرْءٌ صالحٌ)، فيرفعُ الميمَ في موضعِ الرفعِ، ويخفضُها في موضعِ الخفضِ، وينصبُها في موضعِ النصبِ، وهو الذي يُقَالُ له: مُعْرَبٌ من مَكَانَيْنِ ...، وتَمِيمٌ وقَيْسٌ يقولون: (هذا امْرَؤٌ صالحٌ)، وأهلُ الحجازِ يُعَرِّبُونه من مَكَانَيْنِ، يقولون: (هذا امْرُؤٌ صالحٌ، ومررت بامْرِئٍ صالحٍ، ورأيت امْرَأً صالحًا)"(٣).

فالفراء يرىٰ أن حركة الإتباع التي قبل حرف الإعراب في (امرُؤٌ) هي إعراب(٤) ، فتكون الكلمة معربة من جهتين. وهو ما تابعه عليه من

القواعد (٢٥٤: ٢٥٥)، وهمع الهوامع (١/ ١٣٧)، وآراء الخليل النحوية في ضوء كتاب العين (٣٨).

(١) الإيضاح في شرح المفصل (٦٢).

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٢/ ٨٣٦).

(٣) كتاب فيه لغات القرآن (٣١: ٣٢).

(٤) ونقل أبو بكر بن الأنباري هذا الرأي في (امرئ) عن الكسائي –أيضا–. ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (١/ ٢١١)، وتهذيب اللغة (١٥/ ٢٠٥: ٢٠٦)، وتاج العروس (١/ ٤٣١).

الكوفيين: ثعلب(٢٩١هـ)[١] ، وأبو بكر بن الأنباري(٣٢٨هـ)[٢] ، وابن خالويه(٣٧٠هـ)[٣].

ويجب التنبيه على أن الكوفيين لا يجيزون اجتماع إعرابين في أي كلمة، وإنما في كلمات معينة، وهي الكلمات التي وقع فيها إتباع حركة ما قبل الإعراب حركة الإعراب، كالكلمات السابقة، وككلمة (فُمٌ، وفَمًا، وفِمِه) في لغة من حركة الفاء بحركة الإعراب، قال أبو بكر بن الأنباري:

"يقال (هذا فُمٌ، ورأيت فَمًا، وأخرجتُه من فِمِه)، فتضم الفاء في موضع الرفع، وتفتح في موضع النصب، وتكسر في موضع الخفض، فيكون معربا من جهتين. ويقال: (هذا فَمٌ، ورأيتُ فَمًا، وأخرجتُه من فَمِه)، فتعربه من جهة واحدة"[٤].

وكأن القاعدة عند الكوفيين أنه يجوز اجتماع إعرابين في كلمة واحدة إذا أُتبعتْ فيها حركةٌ حركةَ الإعراب مع اختلاف مواقع الكلمة. ومما يؤكد هذا قول ابن دُرُسْتُويه:

---

(١) نقله عنه أبو بكر بن الأنباري في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات (٣).

(٢) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات (٣)

(٣) ينظر: ابن خالويه وجهوده في اللغة مع تحقيق شرحه مقصورة ابن دريد (٥٠٧)

(٤) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات (٢٥٠)، وينظر: تهذيب اللغة (١٥/ ٤١٢)، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٥/ ٢٠٠٤)، والمحكم والمحيط الأعظم (٤/ ٤٣٣)، والمخصص (٤/ ٤٠٥)، ومختار الصحاح (ص: ٢٤٣).

"ومن العرب من يفتح أوائل جميع هذا[1]، إذا كان إعرابها في آخرها النصب، ويضمها إذا كان إعرابها الرفع، ويكسرها إذا كان إعرابها الجر، علىٰ الإتباع. وينبغي لمن قال بالمعرب من مكانين أن يجعل هذا الضرب منه"[2].

فعمم هذا القول في كل ما كان فيه إتباع لحركة الإعراب، وإن لم يكن من هذه الأسماء التي نص عليها الكوفيون، فهذا بمنزلة القيد عندهم.

ولا ينبغي أن يفهم من هذا القول أن الكوفيين يجيزون اجتماع إعرابين مختلفين في الكلمة، فيجيزون في الكلمة أن تكون مرفوعة علىٰ الفاعلية والابتداء في وقت واحد، أو أن تكون ضمتها للابتداء والفاعلية في آن واحد. يدل علىٰ ذلك الأوجه الإعرابية التي يذكرونها لأي كلمة، ويرجحون بينها ويردون الأخرىٰ[3]، فلو جاز عندهم الجمع بين إعرابين أو أكثر لما ردوا وجها منها.

والسؤال: لماذا جوز الكوفيون الجمع بين إعرابين في كلمة واحدة؟

الذي دفع الكوفيين إلىٰ القول بالإعراب من مكانين مع أن إعرابا واحدا يكفي هو أن الكلمات التي قالوا فيها باجتماع إعرابين قد يحذف منها حرف الإعراب، فقد تسقط الهمزة من (امرئ) والميم من (فم)، وحرف العلة من (أبيك، وأخيك، ...)، وإذا سقط حرف الإعراب بقيت الكلمة بلا إعراب أو

---

(1) أيْ الكلمات المضعفة المفتوحة الفاء نحو: (حَبّ، وفَكّ، وقَصّ). ينظر: الفصيح (٢٨٩)، وتصحيح الفصيح وشرحه (٢٦٢).

(2) تصحيح الفصيح وشرحه (٢٦٢).

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ١١-٢٦-٣٣-٨٦).

علامة إعراب، ولذا قالوا بأن الحركة قبل هذه الحروف هي -أيضا- إعراب؛ ليأمنوا بعد حذفها من سقوط الإعراب من الكلمة(١).

القول الثاني: أنه لا يجتمع مطلقا إعرابان في كلمة، وأن هذه الأسماء (أبوك، وأخوك، وامرُؤٌ، وفمُك) وغيرها من الكلمات التي ذكر الكوفيون أن لها إعرابين هي في الحقيقة معربة من جهة واحدة أو مكان واحد، وهو أن "الحركات اللواتي قبل هذه الحروف هي الإعراب، وهذه الحروف اتساع"(٢). أي "ناشئةٌ عن إشباعِ الحركاتِ"(٣).

أو "أنّ حروفَ المدِّ فيها حروفُ إعرابٍ، والإعرابُ مقدَّرٌ عليها"(٤). أو أنّ هذه الحُروف نفسها هي الإعراب(٥).

وعلي كلٍّ فهي معربة إعرابا واحدا من جهة واحدة؛ لأنه لا يجتمع إعرابان في كلمة.

وهذا الرأي هو الراجح وهو رأي جمهور النحاة(٦)، والدليل علىٰ ذلك ما يأتي:

---

(١) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (١/ ٢١١ :٢١٢).

(٢) مجالس العلماء للزجاجي (ص: ٢٥٢).

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ١٩٤).

(٤) السابق (ص: ١٩٣).

(٥) ينظر: السابق (ص: ١٩٤).

(٦) ينظر: مجالس العلماء للزجاجي (٢٥٢)، والتبيين عن مذاهب النحويين (١٩٣: ١٩٤)، وشرح الرضي علىٰ الكافية لابن الحاجب (١/ ٧٧)، والتذييل والتكميل=

١- أن الغرض من الإعراب إزالة اللبس والفرق بين المعاني، وهذا يتحقق بإعراب واحد.

قال ابن يعيش: "الإعراب أمارةٌ علىٰ المعنىٰ، وذلك يحصل بعلامة واحدة، ولم يكن لنا حاجة إلىٰ أكثر منها"[(١)].

وفصل هذا المعنىٰ الأنباري بقوله: "الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنًىٰ وهو الفَصْل، وإزالة اللَّبْسِ، والفَرْقُ بين المعاني المختلفة بعضها من بعض، من الفاعلية والمفعولية إلىٰ غير ذلك، وهذا المعنىٰ يحصل بإعراب واحد؛ فلا حاجة إلىٰ أن يجمعوا بين إعرابين؛ لأن أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر، فلا حاجة إلىٰ أن يجمع بينهما في كلمة واحدة.

ألا ترىٰ أنهم لا يجمعون بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة نحو: (مسلمات، وصالحات)، وإن كان الأصل فيه (مسلمتات، وصالحتات)؛ لأن كل واحدة من التاءين تدلّ علىٰ ما تدلّ عليه الأخرىٰ من التأنيث، وتقوم مقامَهَا، فلم يجمعوا بينهما؛ فكذلك ههنا"[(٢)].

= (١/ ١٧٥: ١٧٦)، وارتشاف الضرب(٨٣٧)، وتوضيح المقاصد (١/ ٣١٣)، ومنهج السالك (٧)، وتوضيح المقاصد (١/ ٣١٤)، والمساعد علىٰ تسهيل الفوائد (١/ ٢٩)، وتمهيد القواعد (٢٥٣-٢٥٦)، وهمع الهوامع (١/ ١٣٦: ١٣٨).

[(١)] شرح المفصل لابن يعيش (١/ ١٥٤)، وينظر: الإيضاح في علل النحو (٦٩: ٧٠).

[(٢)] الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١٩)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٩٣).

٢- أن اجتماع إعرابين في كلمة ليس له نظير في كلام العرب[١]، "فإن كل معرب في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد، وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم؛ فإنه ليس في كلامهم معرب له إعرابان ...، والمصِيرُ إلىٰ ما له نظِيرُ أولىٰ من المصير إلىٰ ما ليس له نظير"[٢].

٣- الكلمات التي احتج بها الكوفيون نحو: (امرُؤ، امرأ، امرِئٍ) "حركة ما قبل الهمزة والميم تابعة لإعرابهما، وليست بإعراب"[٣]؛ لأنها "لو كانت معربة من مكانين أو جهتين لاحتاجت إلىٰ معربين أو عاملين. وفي عدم القول بذلك دليل علىٰ فساده"[٤]. قال الفارسي: "لم نعلم شيئًا واحداً اسمًا مفرداً، ولا كلمة مفردة عمل فيها عاملان، ولا يمكن لأحد أن يجد ذلك؛ ألا ترىٰ أن كل عامل يوجب عملاً، فلو عمل فيه عاملان للزم أن يكون في حرف الإعراب منه إعرابان، كما أنه إذا عمل فيه عامل واحد صار فيه ضرب واحد من الإعراب"[٥].

٤- لو جاز أن يجتمع إعرابان في كلمة لجاز أن يجتمع إعرابان مختلفان في كلمة واحدة، فتكون الكلمة مرفوعة ومجرورة في آن واحد أو مجزومة ومنصوبة في آن واحد، وهذا ممتنع لاختلاف مدلولي الإعرابين، "فكما

---

[١] ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٩٣)

[٢] الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (١/ ٢٠).

[٣] شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ١٤٧).

[٤] شرح المقدمة المحسبة (١/ ١٢١).

[٥] المسائل الحلبيات (ص: ٢٣٨).

امتنع اجتماع إعرابين مختلفين كذلك يمتنع اجتماع إعرابين متفقين"[1].

٥- العرب غيرت في بعض الكلمات؛ فرارا من أن يجتمع فيها إعرابان، قال الفارسي: "رفضوا في كلامهم أن يجتمع في اسم واحد إعرابان، يدل علىٰ رفضهم إيّاه أنّهم إذا نسبوا إلىٰ تثنية أو جمع علىٰ حدّها حذفوا علامتي التثنية أو الجمع من الاسم؛ لئلا يجتمع في الاسم دلالتا إعراب"[2].

❁❁❁❁❁

[1] سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي (٢/ ٥٣٩)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٤/ ١٩٥٧)، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (١/ ٢٠).

[2] الحجة للقراء السبعة (١/ ٤٢) بتصرف.

تحقيق علمي

في إعراب الأسماء الستة نسَب ابنُ الحاجب الإعراب من مكانين أو جهتين إلى سيبويه، فقال:

"ظاهر مذهب سيبويه: أن لها إعرابين: تقديري بالحركات، ولفظي بالحروف، كأنه قدر الحركة عليها وأنهم ضموا ما قبلها؛ للإتباع، فصار (أبَوُه) بفتح الباء وضم الواو ثم سكونا؛ لاستثقال ضمة الواو، وقال [سيبويه](١) في الواو: علامة الرفع، فعلىٰ هذا تكون حرف إعراب بالاعتبارين معا"(٢).

وهذا قريب من المذهب المنسوب للكوفيين، من أن "الضمة إعراب بالحركة، والواو إعراب بالحرف"(٣).

ولذا ردّ الرضي رأي الكسائي والفراء بما يفهم منه اتفاق رأيهما مع رأي سيبويه فقال: "وهو ضعيف؛ لمثل ما ضعف له ما تأول به المصنف كلام سيبويه"(٤).

وهذا الذي نسبه ابن الحاجب إلىٰ سيبويه مخالف لما نسبه إليه جمهور النحويين من أنه يقول بأن هذه الأسماء معربة من مكان واحد، وأن إعرابها بحركات مقدرة علىٰ حروف الإعراب -وهي حروف العلة-، وهذا ما

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة للتوضيح.

(٢)الإيضاح في شرح المفصل(٦١: ٦٢)، وينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية (١/ ٧٧).

(٣)الإيضاح في شرح المفصل(٦٢).

(٤)شرح الكافية (١/ ٧٨). وقد رد ابن الحاجب رأي سيبويه بقوله: "وهو ضعيف؛ لأنه خارج عن قياس كلامهم؛ لتقدير لم يعهد مثله مع إعرابين في كلمة". الإيضاح في شرح المفصل(٦٢).

نسبه إليه: المبرد(١)، والفارسي(٢)، والمجاشعي(٣)، والأنباري(٤)، والعكبري(٥)، والشلوبين(٦)، وابن يعيش(٧)، والأبذي(٨)، وابن الحاجب(٩)، وابن أبي الربيع(١٠)، وأبو حيان(١١)، والمرادي(١٢)، وابن عقيل(١٣)، والسلسيلي(١٤)، وناظر الجيش(١٥)، والسيوطي(١٦).

(١) ينظر: المقتضب (٢/ ١٥٣) الألف حرف الإعراب كما قال سيبويه

(٢) ينظر: المسائل المشكلة – البغداديات (٥٣٩: ٥٤٢).

(٣) ينظر: شرح عيون الإعراب (٤٨).

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١٧).

(٥) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين (١٩٣)، واللباب للعكبري (١/ ٩٠-٩٤).

(٦) ينظر: شرح الجزولية (١/ ٣٤٨).

(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ١٥٣)

(٨) ينظر: شرح الجزولية للأبذي (١/ ١٤٧)

(٩) ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية لابن الحاجب (١/ ٧٧).

(١٠) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي (١/ ١٩٥)

(١١) ينظر: التذييل والتكميل (١/ ١٧٥)، وارتشاف الضرب (٨٣٧)، ومنهج السالك(٧)

(١٢) ينظر: توضيح المقاصد (١/ ٣١٣)

(١٣) ينظر: المساعد علىٰ تسهيل الفوائد (١/ ٢٩)

(١٤) ينظر: شفاء العليل(١/ ١٢٣)

(١٥) ينظر: تمهيد القواعد (٢٥٣-٢٥٦)

(١٦) ينظر: همع الهوامع (١/ ١٣٦)

ولم يذكر ابن الحاجب من أين أتىٰ بظاهر مذهب سيبويه أن لهذه الأسماء إعرابين، وكذلك النحاة الذين نسبوا لسيبويه أنها معربة بحركات مقدرة علىٰ حروف العلة لم يأتوا بنص له في هذا، وسيبويه لم يعقد بابا لإعراب الأسماء الستة -كما فعل المتأخرون-، بل ذكرها في مواضع متفرقة من كتابه(١) لم يذكر فيها نصا صريحا يبين فيه أن هذه الأسماء لها إعرابان أو أن الواو والألف والياء فيها هي حروف الإعراب(٢).

ولذا قال الشلوبين -بعد أن ذكر رأي سيبويه أنها معربة بحركات مقدرة علىٰ حروف العلة-: "وهو عندي قول سيبويه بالمفهوم منه، وهو نص أبي علي الفارسي"(٣).

فهذا دليل علىٰ أن سيبويه ليس له نص في المسألة كنص الفارسي، وإنما هذا مفهوم من مجمل كلامه في كتابه.

ولم يذكر الشلوبين -كغيره ممن نقل رأي سيبويه- من أي موضع في الكتاب فُهم رأي سيبويه، وغاية ما ذكروه أن سيبويه يرىٰ أن حروف العلة فيها حروف إعراب، وعليه ففيها إعراب مقدر؛ لأن حرف الإعراب هو الذي يقع عليه الإعراب، وذكر سيبويه هذا المعنىٰ في أول الكتاب عند كلامه عن علامة التثنية والجمع علىٰ أن حروف العلة فيها حروف إعراب

---

(١) ينظر: الكتاب (١/ ٥٠)(٢/ ١٠٤-٣٣١) (٣/ ٣٣٠- ٣٥٩: ٣٦٠-٤١٢).

(٢) ينظر: تحقيق اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٩٠)، وشرح الجزولية للشلوبين (١/ ٣٤٨)، والتذييل والتكميل لأبي حيان (١/ ١٧٥)، وتمهيد القواعد (حاشية رقم ٦ ص٢٥٦).

(٣)شرح الجزولية (١/ ٣٤٨).

فقال: "اعلم أنك إذا ثنَّيت الواحدَ لحقتْه زيادتان: الأولىٰ منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرِّك ولا منوَّن، ... وتكون الزيادة الثانية نونـًا كأنها عوضٌ لما منع من الحركة والتنوين"(١).

فإضافة سيبويه هذه الحروف إلىٰ الإعراب يلزم منه أنه يرىٰ فيها إعرابا؛ "لأنه لو لم يكن يَلْزَم أن يكون فيه إعراب لم يُضِفْهُ إلىٰ الإعراب، ألا تراه قال في أول الباب: (فالرفع والنصب والجر والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة)"(٢).

فخص وجود حرف الإعراب بالكلمات المعربة دون المبنية(٣).

وكون حروف العلة هذه (حروف إعراب) لفظ يحتمل معنيين:(٤)

المعنى الأول: أنها الحروف التي يقع عليها الإعراب المقدر بالحركات؛ كالألف في (الهُدَىٰ والفَتَىٰ) وكالياء والواو في (يهدِي ويدعُو). قال السيرافي:

---

(١) الكتاب (١/ ١٧: ١٨)، وينظر: (١/ ٢٠٦). ثم ذكر هاتين الزيادتين في الجمع، وأن حرف اللين فيها هو حرف الإعراب.

(٢) التعليقة علىٰ كتاب سيبويه (١/ ٢٥)، وينظر: الكتاب (١/ ١٣).

(٣) ينظر: الكتاب (١/ ١٣-٢٠)، والتعليقة علىٰ كتاب سيبويه (١/ ٢٥: ٢٦).

(٤) ينظر تفصيل القول في هذين المعنيين: شرح السيرافي للكتاب (١/ ١٣٢: ١٣٨)، وقد ذكر هذين المعنيين الرضي عند ذكره لرأي الفارسي فقال: "قال أبو علي: إنها حروف إعراب، وتدل علىٰ الإعراب، فإن أراد أنها كانت حروف إعراب يدور الإعراب عليها، ثم جعلت كالحركات، فذلك ما اخترنا، وإن أراد أن الحركات مقدرة الآن مع كونها كالحركات الإعرابية، فهو ما حمل المصنف كلام سيبويه عليه". شرح الكافية (١/ ٧٩).

"واعلم أن الألف والياء في التثنية والواو والياء في الجمع عند جمهور مفسري كتاب سيبويه هُنّ حروف الإعراب بمنزلة الدال من (زيد)، والراء من (جعفر)، والألف من (قفا وعصا)"[1].

ويؤيد هذا المعنى قول سيبويه في تاء جمع المؤنث: "جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء"[2]. أي في جمع المذكر.

ويؤكده -أيضا- أن سيبويه فرّق بين حرف الإعراب وعلامة الإعراب عند الكلام عن الأمثلة الخمسة؛ فبين أن ألف الاثنين فيها ليست حرف إعراب وإنما هي علامة للفاعلين، وأن النون فيها علامة إعراب وليست بحرف إعراب[3].

كما أنه جعل الحرف الصحيح الذي يقع عليه الإعراب هو حرف الإعراب كتاء جمع المؤنث[4] ، وقد نص في الترخيم[5] علىٰ أن الحرف

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ١٣٢)

(٢) الكتاب (١/ ١٨).

(٣) ينظر: السابق (١/ ١٩).

(٤) ينظر: السابق (١/ ١٨).

(٥) الترخيم هو حذف آخر الاسم المنادىٰ تخفيفا. ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (١/ ٢٢٤)، والتعريفات (ص: ٥٦)، ومعجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم (ص: ٨٢)، والتوقيف علىٰ مهمات التعاريف (ص: ٩٥).

المحذوف هو حرف الإعراب كما في (يا حارِ) في حارث، و(يا هرقْ) في هرقل[1].

وهذا هو المعنىٰ الذي فهمه جمهور النحاة من كلام سيبويه[2]، ولذا نسبوا إليه الرأي المشهور في إعراب الأسماء الستة أنها معربة بالحركات المقدرة علىٰ حروف العلة التي فيها.

والمعنى الثاني: أن هذه الحروف نفسها هي التي فُهم منها الإعراب، أي: أنها دلائل وعلامات للإعراب، فكانت بمنزلة حركة الدال في (زيد) وحركة الراء في (عمرو)[3]؛ لأن سيبويه قال: "حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرِّك ولا منوَّن"[4].

فهذا نص منه علىٰ أن هذه الحروف ليس فيها حركة مطلقا لا ظاهرة ولا مقدرة.

---

(١) ينظر: الكتاب (٢/ ٢٤١- ٢٤٦)(٣/ ٢٠٩).

(٢) خالف الجمهور ابن جني ففهم من قول سيبويه (حروف إعراب) أنه ليس فيها نية إعراب ولا تقدير إعراب. ينظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ٣٣٣)، وهذا مخالف للجمهور الذي نسب إلىٰ سيبويه أن فيها إعرابا مقدر. وإن كان كلا المعنيين محتمل كما ذكر السيرافي في شرح الكتاب(١/ ١٣٣) .

(٣) قال السيرافي: "حرف المد واللين الذي ذكر هو حرف الإعراب قد ذكرنا فيه قولين: أحدهما- أنه بمنزلة الدال من (زيد)، والآخر- أنه بمنزلة حركة الدال". شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ١٣٥: ١٣٦).

(٤) الكتاب (١/ ١٧).

وهذا المعنىٰ يفهم من قول الفارسي -في شرحه معنىٰ حرف الإعراب عند سيبويه-:"وإذا لم يكن في المبني عنده حرف إعراب، وإنما حرف الإعراب في المعرب ... وجب أن يكون فيه حرف إعراب ...، والإعراب الذي فيه؛ كونه تَصْويره وانقلابه عن تلك الصورة إلىٰ غيرها؛ لاختلاف الإعراب باختلاف العامل"[1].

فانقلاب حرف العلة بسبب اختلاف العوامل هو كتغيير حركات الإعراب بسبب اختلاف العوامل، أي إن كلا منهما علامة للإعراب[2].

ثم جاء ابن الحاجب فجمع بين هذين المعنيين، واعتبر أن سيبويه يقول بأن الإعراب في هذه الأسماء الستة وقع من جهتين: من جهة الحركة المقدرة ومن جهة حرف العلة، ولذا ختم بقوله: "فعلىٰ هذا تكون حرف إعراب بالاعتبارين معا"[3].

والذي يبدو لي -والله أعلم- أن سيبويه لم يقصد هذا المعنىٰ الثاني لحروف الإعراب؛ لأن "الظاهر في اصطلاح النحويين أنه إذا أطلق حرف

---

(١)التعليقة علىٰ كتاب سيبويه (١/ ٢٦).

(٢) هذا المعنىٰ هو المفهوم من شرح الفارسي في نصه السابق، وهو معنىٰ محتمل، وإن كان الفارسي قد نفي هذا المعنىٰ بعدُ بقوله: "الدليل علىٰ أن الواو في (أَخُوكَ) وبابه حرف الإعراب الذي هو اللام، وليس بعلامة إعراب ولا دلالته قولهم: (امْرُؤٌ وابْنُمٌ)". التعليقة علىٰ كتاب سيبويه (١/ ٢٨).

(٣)الإيضاح في شرح المفصل(٦١: ٦٢)، وينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية (١/ ٧٧).

الإعراب إنما يطلق علىٰ آخر حرف من الكلمة، نحو الدال من (زيد) والراء من (عمرو) لا علىٰ الحرف الذي يكون إعرابًا للكلمة"[1].

وعليه فيكون مراد سيبويه بحروف الإعراب في الكلمة الحروف التي تقع عليها علامات الإعراب وأن حروف العلة هذه قد تكون أصولا أو بمنزلة الأصول –كما في التثنية والجمع– فيقع عليها الإعراب كما يقع علىٰ الحرف الصحيح في آخر الكلمة المعربة إلا أنه يقدر الإعراب علىٰ حروف العلة؛ لتعذر ظهور حركته أو استحالته.

ويحمل تفسير الفارسي السابق –من أن الإعراب الذي فيها هو تغيير صورتها وانقلابها بسبب اختلاف العوامل[2] يحمل هذا– علىٰ أن هذه الحروف صارت بمنزلة الحركات من حيث يفهم منها ما هو عليها من الحركات لو ظهرت[3]، أي إنها حروف إعراب وإن كانت تدل علىٰ الإعراب[4].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٣٢).

(٢) ينظر: التعليقة علىٰ كتاب سيبويه (١/ ٢٦).

(٣) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي (١/ ١٩٢). وهذا المعنىٰ هو الذي ذكره الفارسي بقوله في ألف التثنية: "ولا تمنع الألف علىٰ قياس قول سيبويه إنها حرف إعراب أن تدل علىٰ الرفع كما دلت عليه عند أبي الحسن؛ لوجودنا حروف إعراب تقوم مقام الإعراب في نحو قولك: (أبوك، وأباك، وأبيك) وأخواته، و(كلاهما، وكليهما)، ولكن وجه الخلاف بينهما أن سيبويه يزعم أنها حرف إعراب، وأبو الحسن يقول: إنها ليست حرف إعراب، فهذا ما في خلاف أبي الحسن". سر صناعة الإعراب (٢/ ٣٤٦).

(٤) ينظر: الإرشاد إلىٰ علم الإعراب للكيشي (٨٠)

وأما نفْي سيبويه كون الحرف متحركا[1] فيمكن حمله علىٰ الحركة الملفوظة الظاهرة، فلا تمتنع الحركة المقدرة، وعلىٰ هذا تفسير بعض شراح كلامه[2].

وقد نص سيبويه في آخر كتابه علىٰ أصالة حروف العلة في الأسماء الستة، فقال في باب ما لا يتغير في الإضافة: ومنه "(أبٌ وأخٌ) ونحوهما، تقول: (هذا أبوك وأخوك) كإضافتهما قبل أن يكونا اسمين؛ لأن العرب لمَّا ردته في الإضافة إلىٰ الأصل والقياسِ تركته علىٰ حاله في التسمية، كما تركته في التثنية علىٰ حاله. وذلك قولك: (أبوان) في رجل اسمه (أبٌ)"[3]

فهذا نص بأصالة حروف العلة في هذه الأسماء، وأنها معربة بتقدير الحركات؛ "لأنه جعل الحروف فيها أصولا"[4].

ولأنه أراد بقوله قبلُ: "حرف الإعراب غير متحرِّك ولا منوَّن"[5] أن يشبّه هذه الأسماء "بالمقصور الذي تقدر عليه جميع حركات الإعراب،

(١) في قوله: "حرف الإعراب غير متحرِّك ولا منوَّن". الكتاب (١/ ١٧: ١٨).

(٢) ينظر: علل النحو (١٦٢)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (١/ ١٠٣)، وشرح الرضي علىٰ الكافية (١/ ٨٥)، وارتشاف الضرب(٢/ ٥٦٨: ٥٦٩)، والمساعد علىٰ تسهيل الفوائد (١/ ٤٧)، وما فهم علىٰ غير وجهه (١١١: ١١٢).

(٣) الكتاب (٣/ ٤١٢).

(٤) شرح الجمل لابن خروف (١/ ٢٦٥)

(٥) الكتاب (١/ ١٧: ١٨).

وسيبويه يملك ناصية البيان"[1]، فلو أراد معنىٰ آخر ككونها دلائل إعراب أو انقلابها هو الإعراب لذكره[2].

وبناء على هذا يمكن القول بأن سيبويه لم يخالف الجمهور في أنه لا يجوز اجتماع إعرابين في كلمة واحدة، وقد نص هو علىٰ مذهبه بقوله: "لا يكون في الاسم رفعان ونصبان وجران"[3].

❁❁❁❁❁

(١) ما فهم علىٰ غير وجهه (١١١).

(٢) ينظر: السابق (١١١: ١١٢).

(٣) الكتاب لسيبويه (٣/ ٣٧٢).

المطلب الثاني

من الآثار المترتبة على امتناع الجمع بين إعرابين (لفظيين) في كلمة واحدة

١ - امتناع إلحاق علامة الجمع بالعدد (اثنين):

لم يلحق العرب علامة الجمع بالعدد (اثنين) فلم يقولوا: (ثِنْيِينَ، ثِنْيُونَ) أو (اثنانِينَ، اثنانُونَ) كما قالوا: ثلاثين وثلاثون وأربعين وأربعون .. وسائر الأعداد إلىٰ العشرة قالوا فيها: عشرين وعشرون[(١)].

"فكان القياس أن تقول: اثنانون، كما تقول: ثلاثون، فإنما امتنع ذلك في الاثنين، لأنه يؤدي أن يجتمع في اسم واحد إعرابان، ألا ترىٰ أنك لو قلت في النصب: رأيت اثنانين، لكان الألف فيها علامة الرفع، والياء علامة النصب، وكان اللفظ يتضاد"[(٢)].

٢ - امتناع تثنية المثنى وجمع المذكر المسمى بهما:

الاسم المثنىٰ أو جمع المذكر المسمىٰ بهما نحو: (زيدان، وزيدون) يجوز في إعرابه وجوه:[(٣)]

الأول: أن يعرب بالحركات علىٰ النون مثل إعراب: غسلين وعربون.

الثاني: أن يعرب إعراب المثنىٰ والجمع، "فتُعْرِبه بالحروف، كما كان إعرابُه قبل التسمية بها"[(٤)].

---

(١) ينظر: توجيه اللمع (٤٣٩- ٤٤٠).

(٢) علل النحو (ص: ٥٠٤).

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٢/ ٩٢) (٤/ ٣)، والعدد في اللغة (ص: ٣٠)، والبديع في علم العربية (٢/ ٢١٠)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (٢/ ١٠).

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٤٤٣).

وعلىٰ هذا الوجه لا يجوز تثنيته أو جمعه؛ لأن العرب كرهوا أن يجمعوا فيهما بين إعرابين متفقين كانا أو مختلفين(١).

قال المبرد: "وَاعْلَم أَن من سمىٰ رجلا بِقَوْلِك: (رجلَانِ أَو مُسلمُونَ) فأجراه مجْرىٰ التَّثْنِيَة وَالْجمع لم يجز أَن يثنيه وَلَا يجمعه فَيَقُول: (هَذَا مسلمانان، وَلَا رَأَيْتُ مسلمينين)؛ لِأَنَّهُ يُثبت فِي الِاسْم رفعان ونصبان وخفضان، وَلَكِن من قَالَ: (مُسلمين فَاعْلَم، ومسلمان فَاعْلَم)، جَازَ أَن يثنيه ويجمعه؛ لِأَنَّهُ الْآن بِمَنْزِلَة (زعفران وقنسرين) فِيمَن جعل الْإِعْرَاب فِي نونها"(٢).

هذا إذا كان الجمع للمذكر السالم، "وأما إذا كان الجمع بالألف والتاء، جازت التثنية، كرجل اسمه: (أذرعات، أو تمرات)، نقول: (أذرعاتان، وتمراتان)؛ لأنه لا يجتمع فيه إعرابان"(٣).

٣- امتناع إعمال عاملين في اسم واحدة:

وهذا في مسألة التنازع نحو: (ضربتُ وضربني زيدٌ). العامل في (زيد) "أحدُ الفعلينِ"(٤) ولا يجوز أن يكون معمولا للفعلين معًا؛ "لأنّ الاسم الواحد لا يكون مرفوعًا ومنصوبًا في حال واحدة"(٥).

---

(١) ينظر: المقتضب (٤/ ٣٨- ٣٩)، والخصائص (٣/ ٢٤١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٤٤٣)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (٢/ ١٠).

(٢) المقتضب (٤/ ٣٨- ٣٩).

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ١٤٢).

(٤) الكتاب لسيبويه (١/ ٧٣).

(٥) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٠٥).

وكذا قولهم: "(قام وقعد أخوك) أنت بالخيار إنْ شئت رفعت الأخ بالفعل الأول، وإن شئت رفعته بالفعل الثاني"[1]. ولا يجوز فيه أن يكون معمولا للفعلين معًا[2].

قال الفارسي: "لا نعلم فاعلاً عمل فيه فعلان في موضع واحد. بل لم نعلم شيئًا واحداً اسمًا مفرداً، ولا كلمة مفردة عمل فيها عاملان، ولا يمكن أحداً أن يوجد ذلك؛ ألا ترىٰ أن كل عامل يوجب عملاً، فلو عمل فيه عاملان للزم أن يكون في حرف الإعراب منه إعرابان، كما أنه إذا عمل فيه عامل واحد صار فيه ضرب واحد من الإعراب، وذلك مما لا خفاء بفساده"[3].

٤- وجوب قطع النعت المتعدد إذا اختلف إعراب متبوعه أو اختلفت جهة إعرابه:

يجوز في النعت القطع نحو: (مررْتُ بزيدٍ العاقلِ، العاقلُ والعاقلَ)، بالجر علىٰ الإتباع، والرفع أو النصب علىٰ القطع[4].

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٣٦٠).

(٢) أجاز الفراء رفع الفاعل هنا بالفعلين معا؛ لأن عملهما واحد، وكلاهما يطلبه. وضعف النحاة قوله بأنه قد يتغير أحد العاملين بناصب، وهذا "يؤدّي إلىٰ أن يكون الاسم الواحد مرفوعًا ومنصوبًا في حال واحدة، وذلك فاسدٌ". شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٠٦).

(٣) المسائل الحلبيات (ص: ٢٣٨) وينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٠٥: ٢٠٦).

(٤) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢/ ١٢٠)

فإن تعدد النعت لمنعوتين مختلفي العاملين معنىً أو عملا أو معنىً وعملا نحو: (قام زيد ورأيتُ عمرا العاقلان والعاقلين) فيجب فيه القطع ويمتنع الإتباع؛ لأن الإتباع يؤدي إلىٰ أن يجتمع إعرابان في كلمة واحدة وهذا ممتنع؛ فأحد العاملين يطلب الرفع، والآخر يطلب النصب(١).

قال ابن بابشاذ: "كل ما امتنع من الأسماء أن يجمع فيه بين نعوتها جاز فيه القطع، مثل أن يختلف الإعرابان أو العاملان مثل: (هذا عمرو ورأيت زيدًا العاقلان، والعاقلين)، ومثل: (قام زيدٌ وقعدَ عمرٌو الظريفين والظريفان)، ونحوه. سواء رفعتَ أو نصبتَ فليس هو إلا علىٰ القطع مما قبله؛ لأنه لا يصح أن يعمل عاملان لفظيان في معمول واحد.

ولا يصح أن يختلف إعرابان فيجمع بين نعتي هذين المعربين باسم واحد، لأن للمرفوع إعرابا يطالب به نعته، وللمنصوب إعرابا يطالب به نعته، فلم يصح أن يجمع بين نعتيهما، فلذلك كان على القطع"(٢).

وكذا إن اتفق عمل العاملين بأن كانا رافعين أو ناصبين مثلا، ولكن اختلف المتبوع في جهة الإعراب نحو: (هذا زيدٌ وقام محمدٌ العاقلان)؛ لأن النعت بمنزلة متبوعه في المعنىٰ، مثلا "إذا قلت: (هذا محمدٌ العاقلُ) فهو في تقدير: (هذا العاقلُ)، فالنعت هنا خبرٌ في المعنىٰ"(٣).

---

(١) ينظر: المقتضب (٤/ ٣١٥)، وإعراب القرآن للنحاس (٣/ ١٠٢)، ونتائج الفكر في النحو (ص: ١٨٠)، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (١/ ٤٦)، والبديع في علم العربية (١/ ٣٢٤)

(٢) شرح المقدمة المحسبة (٢/ ٤١٩)

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (٤/ ٦٥٩)

وعليه فـ"لو أتبعتَ في قولك: (هذا زيدٌ وقام محمدٌ العاقلان) لكان (العاقلان) من حيث هو تابعٌ للخبر خبرا، ومن حيث هو تابعٌ للفاعل فاعل. وهذا غير جائز، أن يرتفع اسمٌ واحد من جهتين مختلفتين"[1].

٥- انتقال إعراب الاسم المنسوب إلى ياء النسب:

الحرف الذي يقع عليه الإعراب هو آخر حرف في الكلمة المعربة، وعند النسب تزاد ياء النسب آخر الكلمة، وهي ياء مشددة يجب كسر ما قبلها؛ لمناسبة الياء، ولذا لابد من أن ينتقل إعراب الاسم المنسوب إلىٰ هذه الياء[2]؛ لأنه لو قدر الإعراب علىٰ الحرف الأخير لاجتمع في الاسم إعرابان وهذا غير جائز ...

قال المبرد: "(زيدٌ) إِذا نسبت إِلَيْهِ قلت: زيدي، فَكسرت الدَّال من أجل الْيَاء، وَلم تقرها علىٰ الْإِعْرَاب؛ لِأَن الْإِعْرَاب فِي الْيَاء، وَلَا يكون فِي اسْم إعرابان"[3].

٦- وجوب حذف علامة التثنية والجمع عند النسب إليهما مسمًّى بهما:

عند النسب إلىٰ المثنىٰ والجمع المسمىٰ بهما نحو: (زيدان وزيدون) تقول: (زيديّ)؛ بحذف علامتي التثنية والجمع[4]؛ لأن إبقاءهما يؤدي إلىٰ

---

[1] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (٤/ ٦٥٩)، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٢/ ٣٨٨-٣٨٩)، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (١/ ٤٦).

[2] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٤٣٩)، والبديع في علم العربية (٢/ ١٨٤)، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (٧/ ٥٢٨).

[3] المقتضب (٣/ ١٥٨).

[4] ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٣٧٢)، والمقتضب (٣/ ١٥٨)، والأصول في النحو (٣/ ٦٨)، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي (ص: ١٥٩)،

اجتماع إعرابين في كلمة واحدة لو قلت: (هذا زيدانيٌّ أو هذا زيدونيٌّ)[1]، فالألف والواو علامتان للرفع، والضمة التي علىٰ ياء النسب علامة الرفع؛ لانتقال الإعراب إليها؛ "لأن من شرط الإعراب أن يقع علىٰ ياء النسبة، فلم تقو علامة التثنية والجمع، فصار في الاسم رفعان ونصبان وجران"[2].

أي هذا يؤدي إلىٰ أن يجتمع في الاسم علامتان أو "إعرابان، إعراب بالحروف، وإعراب بالحركات"[3] عند من قال بأن الضمة والواو والألف هي الإعراب.

والقاعدة تقول: بأنه "لا يكون في الاسم رفعان ونصبان وجران". كما قال سيبويه[4].

قال الفارسي: "إذا نسبوا إلىٰ تثنية أو جمع علىٰ حدّها حذفوا علامتي التثنية أو الجمع من الاسم؛ لئلا يجتمع في الاسم دلالتا إعراب"[5].

وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٤٤٣)، وشرح شافية ابن الحاجب – ركن الدين الاستراباذي (١/ ٣٧٢)، والكناش في فني النحو والصرف (١/ ٣٦٥)، والمقاصد الشافية (٧/ ٤٨٢).

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ١٢٢)، والحجة للقراء السبعة (١/ ٤٢)، وعلل النحو (ص: ٥٤٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٤٤٣)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٩/ ٤٦٨٤)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢/ ٥٩٣).

(٢) علل النحو (٥٤٣- ٥٤٥).

(٣) التصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢/ ٥٩٣).

(٤) الكتاب لسيبويه (٣/ ٣٧٢).

(٥) الحجة للقراء السبعة (١/ ٤٢).

وفصّل هذا المعنىٰ ابن يعيش بقوله: "إذا سمّينا رجلًا بمثنًّىٰ، أو مجموع جمعَ السلامة، فإنْ أعربته بالحروف، كما كان إعرابُه قبل التسمية بها. فعلىٰ هذا إذا نسبتَ إلىٰ شيء من ذلك، حذفت علامتَي التثنية والجمع، فتقول: (هذا زَيْدِيٌّ، ورأيت زيديًّا، ومررت بزيديّ، وهذا مُسْلِميٌّ، ورأيتُ مسلميًّا، ومررتُ بمسلميّ). وذلك أنّك لو أبقيتَهما، وقلت: (مسلموني، ومسلمانيٌّ)، لجمعتَ في الاسم الواحد بين إعرابَيْن: أحدُهما بالحروف، والآخر بالحركات الكائنة علىٰ علامة النسب. وذلك لا يجوز، مع أنّه كان يجوز أنّ تثنّيه، وتجمعه بالواو والنون، فتقول: (مسلمانِيّانِ، ومسلمونِيُّون)، فيُجمَع أيضًا في الاسم الواحد إعرابان بالحروف، وكلاهما فاسد"[1].

٧- حذف تاء التأنيث عند النسب:

الاسم المنسوب إليه إذا كان حرف إعرابه تاء تأنيث حُذِفَتْ منه التاء مطلقا، فتقول في النسب إلىٰ بَصْرَة: بَصْرِيٌّ، وإلىٰ مَكَّةَ: مَكيٌّ، وإلىٰ الكُوفَة: كُوفِيٌّ[2]؛ لئلا يجتمع في الكلمة إعرابان، فإن تاء التأنيث لا تقع إلا حرف إعراب، فهي متطرفة دائما لا تكون حشوا، وكذا ياء النسب لا تقع إلا متطرفة ويقع عليها الإعراب، ولذا وجب حذف التاء؛ لأنه لا يجتمع في كلمة حرفا إعراب[3].

---

[1] شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٤٤٣) بتصرف.

[2] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٤٤٢)، وشرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي (٢/ ٥)، واللمحة في شرح الملحة (٢/ ٦٧٨)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٩/ ٤٦٨٣)، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (٧/ ٤٣٨).

[3] ينظر: اللمحة في شرح الملحة (٢/ ٦٧٩)، و المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (٧/ ٤٣٨).

قال الشاطبي –في تاء التأنيث وياء النسب–:

"كل واحدة منهما علامة تلحق آخر الاسم، تنقله عن معناه إلىٰ معنىٰ آخر، وينتقل الإعراب إليها، فلمَّا اشتبهتا من هذه الأوجه حُكِمَ للتاء بحكم الياء، فلم يجمعوا بينهما؛ لأن الجمع بينهما كان يكون كالجمع بين حرفين لمعنىٰ واحدٍ"(١).

٨- النسب إلى صدر المضاف لا إلى عجزه:

القياس عند النسب إلىٰ نحو: (غلام زيد) أن ينسب للاسم الأول لا الثاني فتقول: (غلاميُّ زيدٍ)، ولا يجوز النسبة إليهما معا أو النسبة للاسم الثاني – عند أمن اللبس– فلا تقول: (هذا غلامُ زيديّ، ورأيت غلامَ زيديّ، ومررتُ بغلامِ زيديٍّ) بالنسب للثاني، ولا تقول: (غلاميُّ زيديّ) بالنسب إليهما معًا؛ لئلا يجتمع في الاسم الواحد إعرابان.

قال الشاطبي: "لو قلت في (غلام زيد: غلام زيديّ)، وياء النسب لا بد أن ينتقل إليها الإعراب. فإن نقلت إليها الإعراب الأول مع أنه مضاف إلىٰ الثاني لم يمكن الجمع بين إعرابين"(٢).

يعني أنه "لو نسبنا إلىٰ الثاني وأدخلنا الإعراب عليه لوجد في الاسم إعرابان"(٣).

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (٧/ ٤٣٨).

وهناك علل أخرىٰ علل بها النحاة لحذف تاء التأنيث هنا يمكن مراجعتها في المصادر السابقة.

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (٧/ ٥٢٨).

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ١٢٥-١٢٦)

٩-حكاية الجمل المسمى بها:

الجمل المسمىٰ بها مثل: (تأبط شرا)، (بَرَق نحْرُه) يحكيها العرب كما هي ولا تغيَّر عن حالها في الكلام، فتقول "العرب في رجل يسمَّىٰ (تأبَّط شراً: هذا تأبَّط شراً)، وقالوا: (هذا برق نحره، ورأيتُ برق نحره). فهذا لا يتغير عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون اسمًا"[(١)].

وعلل النحاة لذلك بأنها لو أُعْرِبَتْ لاجتمع فيها إعرابان؛ لأن كل ركن من أركان الجملة المحكية معرب؛ "لِأَنَّهُ قد عمل بعضه فِي بعض"[(٢)]، فإذا أعربت لاجتمع الإعراب الطارئ مع هذا الإعراب، وذلك لا يجوز.

ولأن الإعراب يقع آخر الكلمة، وليس أحد ركني الجملة بأولىٰ بالإعراب من غيره "لأنها لو أعربت لم تخل إما أن تعرب الأول أو الثاني أو مجموعهما، ولا يجوز تخصيص الأول بالإعراب؛ لأنه كالجزء من الكلمة، ولأدائه إلىٰ وقوع الإعراب وسطا، ولا يجوز تخصيص الثاني بالإعراب؛ لأن الأول يشاركه في التركيب والإعراب قبل النقل، فتخصيصه بعد النقل بالثاني ترجيح بلا مرجح، ولا يجوز إعرابهما معا؛ لأن الإعراب يقع في

---

(١) الكتاب لسيبويه (٣/ ٣٢٦)، وينظر: المقتضب (٤/ ٣٢)، والأصول في النحو (٢/ ٨١ - ١٠٤)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ٨٤)، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (٢/ ٤٢٦)، والبديع في علم العربية (١/ ٧١٠)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٥٠٧).

(٢) المقتضب (٤/ ٩).

الآخر، ولا يمكن اشتراكهما في شيء يقع الإعراب عليه، فلذلك تعذر إعرابهما"[1].

فالعرب حكتْ الأعلام المنقولة عن الجملة، ولم تعربها؛ لئلا يجتمع فيها إعرابان، ولأنه ليس لها حرف إعراب[2].

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي (٢/ ٢٨).

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٥٠٧).

المبحث الثاني

خلط الأوجه الإعرابية

المطلب الأول: مراد العلماء بالأوجه الإعرابية المحتملة

المطلب الثاني: حكـــم الخلط بين الأوجـــه الإعرابية في قراءة القرآن

المطلب الأول: مراد العلماء بالأوجه الإعرابية المحتملة

ربما تتعدد الأوجه الإعرابية للكلمة القرآنية، فتصلح الكلمة أن تكون حالا أو بدلا أو نعتا ...، وتصلح شبه الجملة أن تكون متعلقة بهذا الفعل أو غيره ...، وتصلح الجملة أن تكون استئنافية أو حالية مثلا .. ولهذا أمثلة كثيرة جدا في اللغة تندرج تحت ما يسمىٰ بظاهرة الاحتمال أو التعدد في الإعراب، ومثاله: كلمة (مصدقا) في قوله تعالىٰ: ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾[1] تحتمل أن تكون حالا، أو بدلا كما قال العكبري:

"إنْ شئت جعلته حالا ثانيا، وإن شئت جعلته بدلا من موضع قوله: (بالحق)، وإن شئت جعلته حالا من الضمير في المجرور"[2].

وكلمة: (أَمْرًا) في قوله تعالىٰ: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴾[3] يجوز في نصبه خمسة أوجه: [4]

- أن يكون منصوبا علىٰ المفعولية لـ(منذرين).
- أو علىٰ الحالية من الضمير في (حكيم) أو من (أمر)؛ لأنه قد

---

(١)[آل عمران: ٣].

(٢)التبيان في إعراب القرآن (١/ ٢٣٦).

(٣)[الدخان: ٤، ٥].

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٤/ ٨٣)، ومشكل إعراب القرآن لمكي (٢/ ٦٥٤)، وشرح المقدمة المحسبة (٢/ ٣١٣)، وإعراب القرآن للأصبهاني (ص: ٣٧٠)، والتبيان في إعراب القرآن (٢/ ١١٤٤).

وصف، أو من (كل)، أو من الهاء في (أنزلناه).

- أو علىٰ المصدرية أي أمرنا أمرا، منصوبٌ بِـ (يُفْرَقُ)؛ لأنّ معنىٰ (فِيهَا يُفْرَقُ) كمعنىٰ (فيها يؤمر)، فدل يُفْرَقُ علىٰ يؤمر.
- أو علىٰ مفعول لأجله، وعاملُه: (أنزلناه أو منذرين أو يفرق).
- أو علىٰ البدلية من الهاء في (أنزلناه).

والجار والمجرور (بالحق) في قوله تعالىٰ: ﴿ قَالُوا۟ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾[1]: يجوز أن يكون مفعولا به والتقدير: (ذكرتَ الحقّ) أو حالا من التاء في جئت أي (جئت ومعك الحقّ)[2]

والجملة الفعلية ﴿ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا ﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُو۟لَـٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴿١٠١﴾ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا ﴾[3]، يجوز أن تكون بدلا من (مبعدون) وأن تكون خبرا ثانيا، وأن تكون حالا من الضمير في (مبعدون)"[4].

ونحو هذا كثير جدا في اللغة، والذي أريد توضيحه بيان أن هذه الأوجه الإعرابية لا يقصد النحاة أنها تجتمع علىٰ الكلمة أو الجملة في الموضع الواحد بحيث أن الكلمة تكون مثلا حالا ومفعولا في وقت واحد، أو

---

(١) [البقرة: ٧١].

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٧٧).

(٣) [الأنبياء: ١٠١: ١٠٢].

(٤) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٩٢٨) بتصرف.

مرفوعة ومنصوبة في حال واحد، كما قال ابن يعيش: "الاسم الواحد لا يكون مرفوعًا ومنصوبًا في حال واحدة"[1].

ويدل على أن هذا المعنى مقصود عند النحاة ما يأتي:

١) أنهم يرجحون بين هذه الأوجه النحوية فيقولون: الأوجه كذا[2]، والأحسن كذا[3]، والظاهر كذا[4]، والراجح كذا[5]. ويخطئون بعضها[6]، ومعلوم أنه لا يصار إلىٰ الترجيح إلا إذا تعذر الجمع[7]. قال الشاطبي: "إذا تعارضت القاعدتان وجب الرجوع إلىٰ الترجيح"[8].

٢) أنه إذا اختلف الوجه الإعرابي اختلف المعنىٰ، وقد تتعارض المعاني المحتملة، ولا يمكن الجمع بينها في السياق الواحد.

---

[1] شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٠٥).

[2] ينظر: البحر المحيط في التفسير (٤/ ١٤٠)، والدر المصون (٥/ ٤٠٤).

[3] ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٧٦)، والبحر المحيط في التفسير (١/ ١٨٤).

[4] ينظر: البحر المحيط في التفسير (١/ ٢٨٦)، والدر المصون (٩/ ٣٩٣).

[5] ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٤/ ٦٧٤) (٥/ ١٢٧).

[6] ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٥٤٩) (٢/ ٧٧٠)، والدر المصون (٢/ ٢٢٣).

[7] ينظر: المحصول للرازي (٥/ ٤٠٩) ، ونفائس الأصول في شرح المحصول (٨/ ٣٦٨٨)، والإبهاج في شرح المنهاج (٣/ ٢١٤).

[8] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (٣/ ٥٨٧)

ولذا فمقصد النحاة أنه إن كانت الكلمة مفعولا فمعناها كذا، وإن كانت حالا فمعناها كذا .. وهكذا.

قال السهيلي: "العرَق، من قولك: عَرِق يَعْرَقُ عَرَقًا، لا يخفىٰ علىٰ أحد أنه مصدر لعرِق، والعرَق الذي هو جسم مائع سائل من الجسد، لا يخفىٰ علىٰ أحد أنه غير العرَق الذي هو المصدر، وإن كان اللفظ واحداً ...، فعلىٰ هذا تقول: تصبب زيد عرقًا، فيكون له إعرابان: تمييز - إذا أردتَ المائع -، ومفعول من أجله، أو مصدر مؤكد - إذا أردتَ المصدر"[1].

إذن فطالما أن الإعراب اختلف فقد اختلف المعنىٰ، ولا يمكن أن نعتبر المعنيين معا في حال واحد.

ومثال آخر لذلك قول السيرافي في نحو قولهم: (أعبد الله ضرب أخوه غلامه):

"الاسم الذي يلي حرف الاستفهام، إذا أتىٰ بعده سببان له؛ أحدهما فاعل، والآخر مفعول به، فلا بد من حملة علىٰ أحدهما؛ لأنه لا يمكن حمله عليهما؛ لأنك لو حملته عليهما لنصبته ورفعته في حال واحدة؛ لأن أحد سببيه مرفوع، والآخر منصوب، ومحال أن يكون هو مرفوعا منصوبا في حال، فإذ قد استحال هذا، فلا بد من حمله علىٰ أحدهما، فإذا حملناه علىٰ أحدهما صار الآخر كأنه أجنبي"[2].

---

[1] نتائج الفكر في النحو (ص: ٢٨١) بتصرف

[2] شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٤١٥).

وقال أيضا: "اللفظ الواحد لا يصلح أن يكون رفعا بنعت الابتداء وخبر المبتدأ"(١).

وبناء علىٰ هذا أقول: كل ما أجاز فيه النحاة أوجها إعرابية فهم لا يقصدون اجتماع كل هذه الأوجه في حال واحد ومقصد واحد، وإنما يراعون اختلاف قصد المتكلم، إن أراد كذا فإعرابه كذا، وإن أراد كذا فإعرابه كذا.

❁❁❁❁❁

(١)شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٢/ ٣٨٩) بتصرف يسير. ويعني أن النعت المتعدد إذا كان أحد متبوعيه مبتدأ والآخر خبر مبتدأ آخر، فلا يجوز أن يرفع علىٰ الوجهين، ويجب حمله علىٰ وجه إعرابي يتفقان فيه، فينصب مثلا علىٰ الحال، نحو: (هذا رجلٌ معه رجلٌ قائمين). فـ(قائمين) في الأصل نعت لـ(رجل) الأولىٰ، ونعت لـ(رجل) الثانية، نصب علىٰ الحال حملا علىٰ الضمير في (معه)؛ لأنه لا سبيل إلىٰ رفع (قائمين) علىٰ الصفة؛ لأن (رجل) الأول خبر، و(رجل) الثاني مبتدأ. و"(قائمان) لفظ واحد لا يصلح أن يكون رفعا بنعت الابتداء وخبر المبتدأ، فحمل علىٰ: (معه رجل)، ونصب علىٰ الحال". السابق الموضع نفسه.

المطلب الثاني: حكم الخلط بين الأوجه الإعرابية في قراءة القرآن

الآيات القرآنية التي يجوز فيها الوقف علىٰ كلمة منها علىٰ معنىٰ وإعراب، والابتداء بها أو وصلها بما بعدها علىٰ معنىٰ وإعراب آخر لهذه الكلمة.

فالكلمة عند الوقف عليها لها وجه إعرابي وعند الابتداء بها لها وجه إعرابي آخر، **فهل يجوز الجمع بين هذا الوقف والابتداء في آن واحد - فيقف القارئ عليها ثم يبتدئ بها في حال قرائية واحدة- أولا يجوز؟**

يمكن الإجابة عن هذا السؤال بناء علىٰ ما أصلته في هذا البحث من أنه **لا يجوز الجمع بين إعرابين في كلمة واحدة، وأن هذا يؤدي إلى الخلط بين المعاني القرآنية.**

يضاف إلىٰ ذلك أنه ليس مقصدا شرعيا من مقاصد التلاوة، بدليل أن الله ﷻ يكرر الكلمة القرآنية في موضع الحاجة إليها، ولم يكتف بإحدىٰ الكلمتين، فتأمل قوله تعالىٰ: ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ۝٥ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ﴾ (١).

فـ(خُلق) الأولىٰ من جملة الاستفهام، و(خُلق) الثانية من جملة الجواب، ولذا كررها الله سبحانه، ولم يكتف بواحدة منهما، فيسوغ للقارئ أن يقف عليها مع جملة الاستفهام، ويبدأ بها مع جملة الجواب.

ومثلها قوله تعالىٰ: ﴿ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُۥ ۝١٨ مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ ﴾ (٢)

---

(١)[الطارق: ٥، ٦].

(٢) [عبس: ١٨ - ١٩].

فلم يكتف بفعل واحد يعلق به المجرورين.

وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْۚ ﴾(١) .

فـ(فيه) الأولىٰ متعلقة بالفعل (تقوم)، و(فيه) الثانية متعلقة بمحذوف خبر مقدم لـ(رجال)، وتكرارها دليل علىٰ أنه لا يجوز الوقوف علىٰ أحدهما والبدء بها استغناء عنها بأختها.

وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلٗاۖ وَأَجَلٞ مُّسَمًّى عِندَهُۥۖ ثُمَّ أَنتُمۡ تَمۡتَرُونَ ﴾ (٢) فكرر لفظ (أجل) عندما اختلف الإعراب.

ومع ذلك نرىٰ وللأسف بعض القراء في زماننا يتعمدون هذا الفعل الممنوع في قراءتهم، فيجمعون بين وقفٍ –جائز منفردا– وبدء –جائزٍ منفردا–؛ لإظهار اتساع معاني القرآن الكريم، وبركة ما يحتويه.

وقد جمعت الآيات التي يخطئ في تلاوتها القراء بارتكاب هذا الوجه الممنوع، وأكتفي بتفصيل القول لأبرز الأمثلة منها خشية الإطالة.

❁❁❁❁❁

(١)[التوبة: ١٠٨].

(٢)[الأنعام: ٢].

قوله تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ٢﴾ [سورة البقرة:٢].

يجوز في الآية الوقف على (ريب) ويجوز الوقف علي (فيه):

فإن وقفت على (ريب) فيكون اسم (لا) مضمرا، و(فيه) رافعة للاسم النكرة (هدىٰ)، "ويضمر العائد علىٰ الكتاب؛ لاتضاح المعنىٰ. ولو ظهر لقيل: لا ريب فيه فيه هدىٰ"[1].

هذا علىٰ حد قولهم: إن فعلت فلا بأسَ، وإنْ زرتني فلا براحَ، أي لا بأس عليك ولا براح لك. فأضمروا خبر التبرئة[2].

وإن وقفت على (فيه) كانت هي خبر (لا) النافية، وكلمة (هدىٰ) خبر اسم الإشارة، والتقدير: ذلك الكتاب هدىٰ للمتقين، لا ريب فيه. أو خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: هو هدىٰ للمتقين[3].

وبناء عليه: فلا يجوز الوقف علىٰ (فيه) والابتداء بها في وقت واحد، وإن كان كلٌّ منهما جائزا في حال، ولكن لا يجوز الجمع بينهما حتىٰ لا يجتمع في الكلمة إعرابان.

❁❁❁❁❁

---

(١) المكتفىٰ في الوقف والابتدا (ص: ١٨)

(٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (١/ ٤٨٧ : ٤٨٩)

(٣) ينظر: السابق الموضع نفسه، ومنار الهدىٰ في بيان الوقف والابتدا (١/ ٥٥).

قوله تعالىٰ: ﴿ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ ﴾ [سورة البقرة:١٠٢].

يجوز الوقف على (السحر) وحينئذ تكون (ما) نافية والمعنىٰ: **"لم ينزل عليهما سحر ولا باطل، وإنما أنزل عليهما الأحكام، وأُمِرا بنصرة الحق وإبطال الباطل"**[(١)].

وكذا يجوز الوصل وتكون (ما) موصولة، في موضع نصب عطفا علىٰ (السحر) والمعنىٰ: يعلمون الناس السحر، ويعلمونهم ما أنزل علىٰ الملكين[(٢)].

أو عطفا علىٰ (ما) في قوله: واتبعوا ما تتلوا الشياطين .. والمعنىٰ: واتبعوا –أيضا– ما أنزل علىٰ الملكين .. فتكون (ما) الثانية عطفًا علىٰ (ما) الأولىٰ[(٣)].

وبناء على هذا فلا يجوز أن يقف القارئ علىٰ (السحر)، ثم يرجع فيوصلها بما بعدها؛ لئلا يجتمع الإعراب وعدمه في كلمة واحدة وهي (ما).

---

(١) منار الهدىٰ في بيان الوقف والابتدا (١/ ٨١).

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ١٨٣)، وإيضاح الوقف والابتداء (١/ ٥٢٦)، ومشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ١٠٦)، والتبيان في إعراب القرآن (١/ ٩٩).

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ١٨٣)، وإيضاح الوقف والابتداء (١/ ٥٢٦)، ومشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ١٠٦)، والتبيان في إعراب القرآن (١/ ٩٩).

لأنها علىٰ القراءة بالوصل موصولة منصوبة، وعلىٰ القراءة بالوقف نافية لا محل لها من الإعراب.

ولا يمكن أن تكون الكلمة معربة وغير معرب في آن واحد.

ولذا قال الأشموني: الوقف علىٰ "(السحر) كاف، إن جعلت (ما) نافية ...، وليس بوقف إن جعلت (ما) بمعنىٰ الذي"[1].

❁❁❁❁❁

قوله تعالىٰ: ﴿ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ [سورة البقرة:١٥٨].

أجاز بعض القراء الوقف على (جناح)، علىٰ أن ما بعده إغراء؛ "وأن (عليه) بمعنىٰ: ليلزم، ليفيد صريحا وجوب التطوف بالصفا والمروة"[2].

وعلىٰ هذا الوجه يكون خبر (لا) محذوف، والتقدير: فَلاَ جُنَاحَ في الحج والعمرة. وأن الجار والمجرور (عليه) خبر مقدم، و(أَنْ يطَّوَّفَ) في تأويلِ مصدرٍ مرفوعٍ بالابتداءِ[3].

---

(١) منار الهدىٰ في بيان الوقف والابتدا (١/ ٨١) بتصرف.

(٢) حاشية الصبان علىٰ شرح الأشمونىٰ لألفية ابن مالك (٣/ ٢٩٧)، وينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٧١٣)، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٢/ ١٨٩).

(٣) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٢/ ١٨٩).

وجمهور القراء علىٰ أن الوقف علي قوله: (بهما)، ويكون الجار والمجرور (عليه) خبر (لا)، وأَن المصدر المؤول (أن يَطَّوَّفَ) منصوب علىٰ نزع الخافض، وأصلُه: في أَنْ يَطَّوَّفَ[1].

ولا يجوز الجمع بين هذين الوقفين في قراءة واحدة؛ لئلا يجتمع إعرابان في كلمة واحدة[2].

❁❁❁❁❁

قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ ﴾ [سورة آل عمران:٧].

يجوز الوقف على ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ﴾[3]، وعليه تكون واو (والراسخون) عاطفة، وهو مرفوع بالعطف علىٰ لفظ الجلالة المرفوع علىٰ

---

(١) ينظر: السابق الموضع نفسه.

(٢) علما بأن النحاة قد ضعفوا الوجه الأول وهو الوقف علىٰ (جناح)؛ بأن "إغراء الغائب ضعيف كقول بعضهم –وقد بلغه أن إنسانا يهدده–: عليه رجلا ليسني، أي ليلزم رجلا غيري، وهو شاذ لا يقاس عليه. ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٢٥٠)، والتبيان في إعراب القرآن (١/ ١٣٠)، ومغني اللبيب (ص: ٧١٣)، والإتقان في علوم القرآن (٢/ ٣١٣).

ولذا قال السيوطي عمن يقف علىٰ " {فَلا جُنَاحَ} ويبتدئ {عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا}: وهو تعسف وتمحل وتحريف للكلم عن مواضعه. الإتقان في علوم القرآن (١/ ٢٩٤) بتصرف.

(٣) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٥٦٦).

الفاعلية[1]، وجملة ﴿ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾ منصوبة علىٰ الحالية من (الراسخون)[2]، والمعنىٰ: "والراسخون في العلم يعلمون تأويله ويقولون آمنا به"[3].

ويجوز الوقف على (إلا الله)[4]، وعليه تكون الواو استئنافية، و(الراسخون) مرفوع علىٰ الابتداء، وخبره الجلمة الفعلية بعده[5]، والمعنىٰ: أنه لا يعلم تأويله إلا الله وحده، وأما الراسخون في العلم فيسلمون

(١) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٥٦٦).، وإعراب القرآن للنحاس (١/ ١٤٤)، والمكتفىٰ في الوقف والابتدا (ص: ٣٨)، والتبيان في إعراب القرآن (١/ ٢٣٩).

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١/ ١٤٤).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٥٦٥)، وإعراب القرآن للنحاس (١/ ١٤٤)، و مشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ١٤٩)، والمكتفىٰ في الوقف والابتدا (ص: ٣٧).

(٤) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٥٦٥)، وإعراب القرآن للنحاس (١/ ١٤٤)، ومشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ١٤٩)، والمكتفىٰ في الوقف والابتدا (ص: ٣٧). والوقف في الآية علىٰ لفظ الجلالة هو قول أكثر أهل العلم، وبعض العلماء رجح الوقف علىٰ (العلم)؛ لأن الله -جلّ وعزّ- مدحهم بالرسوخ في العلم فكيف يمدحهم وهم جهّال. ولا يقدح فيه جهل بعض العلماء ببعض ما في القرآن؛ لأنه لم يقل: وكل راسخ فيجب هذا، وإنما قال: (والراسخون) يعني: إذا لم يعلمه أحدهم علمه الآخر. ينظر المراجع السابقة.

(٥) ينظر: المكتفىٰ في الوقف والابتدا (ص: ٣٨)، والتبيان في إعراب القرآن (١/ ٢٣٩).

لله ويقولون آمنا به[1]. ونحوه ما روي عن ابن عباس: "وما يَعْلَم تأويله إلّا الله، ويقول الراسخون في العلم ءامنا به"[2].

ولا يجوز الجمع بين الوقفين في حال قرائية واحدة؛ لئلا يجتمع إعرابان في كلمة واحدة، فـ(الراسخون) علىٰ الوقف الأول مرفوع عطفا علىٰ الفاعل، وعلىٰ الوقف الثاني كلام مستأنف مرفوع علىٰ الابتداء، وجملة ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ علىٰ الوقف الأول في محل نصب، وعلىٰ الوقف الثاني في محل رفع.

❁❁❁❁❁

قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ شَهِيدٌۢ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ۚ﴾ [سورة الأنعام:١٩].

يجوز الوقف على لفظ الجلالة (الله) ويكون مبتدأ، والخبر محذوف؛ "لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: قل: الله أكبر شهادة. ثم أضمر مبتدأ يكون (شهيد) خبرا له تقديره: هو شهيد بيني وبينكم"[3].

وتكون هذه جملة الجواب عن السؤال السابق: أي شيء أكبر شهادة؟!

---

(١) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٥٦٧).

(٢) إعراب القرآن للنحاس (١/ ١٤٤)، ومشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ١٤٩)، و المكتفىٰ في الوقف والابتدا (ص: ٣٧).

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٤٨٦)، والبحر المحيط في التفسير (٤/ ٤٥٩)، ومفاتيح الغيب (١٢/ ٤٩٨)، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٤/ ٥٦٧).

أو أن يكون مبتدأ خبره هو قوله: ﴿شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾، وتكون الجملة دالة علىٰ الجواب، من جهة المعنىٰ؛ لأنها "جملة تامة مستقلة بنفسها لا تعلق لها بما قبلها"[1]. "من جهة الصناعة الإعرابية"[2].

ويجوز الوقف على (بينكم)، ويكون لفظ الجلالة خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير: (هو الله). أو "ذلك الشيء هو الله تعالىٰ"[3].

ولا يجوز الجمع بين الوقفين[4]؛ لئلا يجتمع إعرابان في كلمة، ولما يترتب عليه من اختلاف المعنىٰ في الوقفين.

❁❁❁❁❁

---

[1] مفاتيح الغيب (١٢/ ٤٩٨). وينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٥).

[2] البحر المحيط في التفسير (٤/ ٤٥٩).

[3] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٤/ ٥٦٦).

[4] وقد رجح الرازي الوقف علىٰ لفظ الجلالة (الله)، وجعله هو الجواب اللائق عن سؤالهم، بينما رجح أبو حيان الوقف علىٰ (بينكم)، علىٰ أن المبتدأ والخبر مذكوران في الآية؛ لأنه وجه لا إضمار فيه مع صحة معناه ولأنه الوجه الذي تؤيده الآثار، ومنها قول ابن عباس: قال الله لنبيه محمد ﷺ: قل لهم أي شيء أكبر شهادة فإن أجابوك وإلا فقل لهم: الله شهيد بيني وبينكم. ونحوه عن مجاهد. ينظر: مفاتيح الغيب (١٢/ ٤٩٨)، والبحر المحيط في التفسير (٤/ ٤٥٩).

قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ۚ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ﴾ [سورة يوسف:٢٤].

يجوز الوقف على قوله: (همت به)، والمعنىٰ: أنها همت به، وأما يوسف فلم يقع منه همٌّ؛ لأنه رأىٰ برهان ربه، فجواب (لولا) هو المذكور قبلها أو ما دل عليه، والتقدير: لولا رؤيته برهان ربه لهمّ بها، فامتنع الهمّ لوجود رؤيته برهان ربه(١).

وعلىٰ هذا الوجه فالواو في قوله: (وهم بها) استئنافية(٢)

ويجوز الوقف على (برهان ربه)، ويكون الهم وقع من امرأة العزيز ومن يوسف –عليه السلام–، ولكنه لم يقع في المعصية التي هَمّ بها؛ لأنه رأىٰ برهان ربه، فجواب (لولا) محذوف، والتقدير: لولا أن رأىٰ البرهان لواقع المعصية التي هَمّ بها(٣).

والواو في (وهَمّ بها) عاطفة.

ولا يجوز الجمع بين الوقفين؛ لئلا يجتمع إعرابان في كلمة واحدة.

❁❁❁❁❁

(١) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٧٢١)، والتبيان في إعراب القرآن (٢/ ٧٢٩)، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٦/ ٤٦٦).

(٢) ينظر: منار الهدىٰ (١/ ٣٦٢).

(٣) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٧٢٠)، والتبيان في إعراب القرآن (٢/ ٧٢٩)، ومنار الهدىٰ (١/ ٣٦٢).

قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿٩٢﴾﴾ [سورة يوسف:٩٢].

يجوز الوقف على (اليوم) علىٰ أنه متعلق بمحذوف خبر (لا) النافية، أو أن "قوله: (عَلَيْكُمُ) في موضع الخبر، وتعلُّقُه بمحذوفٍ، و(اليومَ) متعلّقٌ بالجارّ والمجرور"(١).

والمعنىٰ: لا تعنيف ولا توبيخ ولا ملامة عليكم اليوم. ثم دعا لهم بالمغفرة لما فرط منهم بقوله: ﴿يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾(٢).

ويجوز الوقف على قوله: (عليكم) والابتداء بالظرف (اليوم) علىٰ أنه "منقطع مما تقدم علىٰ طريق الاستئناف، فيكون متعلقا بـ (يَغْفِرُ)(٣)، والتقدير: يغفر الله لكم اليوم؛ لأنه الوقت الذي يسمح بما عاملوه به"(٤). "فبشرهم بالمغفرة لما اعترفوا بذنبهم وتابوا فتيب عليهم"(٥).

ولا يجوز الجمع بين الوقفين في حال قرائية واحدة؛ لأنه يترتب عليه الجمع بين إعرابين في الظرف (اليوم)، وتداخل المعنيين.

❁❁❁❁❁

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٩٢).

(٢) ينظر: معانىٰ القرآن للأخفش (١/ ٣٩٩- ٤٠٠)، والتبيان في إعراب القرآن (٢/ ٧٤٤)، ومنار الهدىٰ في بيان الوقف والابتدا (١/ ٢٥- ٣٦٩).

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٧٤٤)، ومنار الهدىٰ (١/ ٢٥-٣٦٩).

(٤) البرهان في علوم القرآن للإمام الحوفي - سورة يوسف (ص: ٣٠٥).

(٥) منار الهدىٰ في بيان الوقف والابتدا (١/ ٣٦٩).

قوله تعالى: ﴿فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِي عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ﴾ [سورة القصص:٢٥].

بعض القراء يقف في الآية علىٰ قوله: ﴿ عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ ﴾ وهذا يعني: وصفها بالحياء عند مجيئها لموسىٰ حال ماشيها.

ويكون الجار والمجرور علىٰ هذا الوقف متعلقا بالفعل ﴿تَمْشِي﴾ أي جاءته ماشية مستترة مستحيية من موسىٰعليه السلام . أو يكون الجار والمجرور متعلقا بفعل محذوف حال من فاعل ﴿تَمْشِي﴾ أي: تمشي حال كونها مستحيية.

وبعض القراء يجيز الوقف علىٰ ﴿ تَمْشِي﴾، ويبدأ بقوله تعالىٰ: ﴿ عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ قَالَتْ ﴾[1] والمعنىٰ: أنها قالت علىٰ استحياء من موسىٰ: إن أبي يدعوك ..

---

[1] وهذا الوقف رده علماء الوقف والابتداء؛ لأن يخالف ظاهر كلام المفسرين في الآية أن حياءها كان حال مجيئها، فقد قال عمر بن الخطاب: جاءت وقد جعلت كُمّ قميصها علىٰ وجهها أو كمّ درعها. وقيل: جاءت تمشي مشي من لم يعتد الدخول والخروج مستحيية. وهو ما رجحه أبو عمرو الداني بقوله:

"والوجه الظاهر أن يتعلق بـ (تمشي) من حيث كان المعنىٰ بإجماع من أهل التأويل: فجاءته إحداهما تمشي مستترة، قيل: بكم قميصها. وقيل: بدرعها. وكأن التقديم والتأخير لا يصح إلا بتوقيف أو بدليل قاطع. وإذا كان كذلك لم يوقف علىٰ قوله: (تمشي) ولا يبتدأ بـ (علىٰ استحياء)". ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ١٤٠)، وإعراب القرآن للنحاس (٣/ ١٦١)، والمكتفىٰ في الوقف والابتدا (١٥٦: ١٥٧)، ومعالم الاهتداء إلىٰ معرفة الوقف والابتداء للشيخ محمود خليل الحصري (٨٣-٨٤).

وهذا يفيد وصفها بالحياء عند قولها لموسىٰ: إن أبي يدعوك .. لا عند مجيئها ولا عند مشيها.

والجار والمجرور حينئذ يكون متعلقا بمحذوف حال من الفعل ﴿قَالَتۡ﴾، أي قالت مستحيية من موسىٰ.

وبناء على هذا فلا يجوز الجمع بين الوقفين في الحال القرائية الواحدة؛ لامتناع اجتماع إعرابين في كلمة؛ لأن الجار والمجرور ﴿عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖ﴾، وإن كانا حالا في الإعرابين إلا أنهما اختلف معناهما ومتعلقهما في التقديرين، وهذا يعد إعرابا جديدا، ولذا رجح العلماء بينهما، قال مَكِيّ بن أبي طالب:

"﴿ عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖ ﴾ فِي مَوضِع الْحَال من الْمُضمر فِي ﴿تَمۡشِي﴾، وَالْعَامِل فِيهِ ﴿ تَمۡشِي﴾، وَيجوز أَن يكون ﴿ قَالَتۡ﴾ فِي مَوضِع الْحَال الْمُقدمَة من الْمُضمر فِي ﴿ قَالَتۡ﴾ وَالْعَامِل فِيهِ ﴿قَالَتۡ﴾.

وَالْأول أحسن، وَيحسن الْوَقْف علىٰ ﴿ تَمۡشِي﴾ علىٰ القَوْل الثَّانِي، وَلَا يحسن أَن يُوقف علىٰ القَوْل الأول إلا ﴿ عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖ﴾"[1].

❁❁❁❁❁

[1] مشكل إعراب القرآن لمكي (٢/ ٥٤٢: ٥٤٣)، وينظر: المكتفىٰ في الوقف والابتدا (١٥٦: ١٥٧)، و منار الهدىٰ في بيان الوقف والابتدا للأشموني (٢/ ١٢٣).

قوله تعالىٰ: ﴿ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَٰنًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِـَٔايَٰتِنَآ أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ [سورة القصص:٣٥].

يجوز الوقف على قوله: (بآياتنا) والابتداء بما بعدها، كما يجوز الوقف علىٰ ما قبلها والابتداء بها:(١)

فإن وقفت علىٰ (بآياتنا) كان معنىٰ: ﴿ فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِـَٔايَٰتِنَآ ﴾ أي تَمتَنعَانِ منهم بِآيَاتِنَا(٢).

وإن وقفت على (إليكما) وابتدأت بما بعدها كان المعنىٰ: ﴿ فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا ﴾ ، وستغلبونهم بآياتنا(٣).

ولا يجوز الجمع بين الوقفين؛ لئلا يجتمع إعرابان في كلمة واحدة؛ لأن الجار والمجرور (بآياتنا) عند الوقف عليها متعلقة بالفعل (يصلون)، وعلىٰ قراءة الابتداء بها متعلقة بـ(الغالبون) في آخر الآية.

قال العكبري: "قوله تعالىٰ: (بآياتنا) : يجوز أن يتعلق بيصلون، وأن يتعلق بـ (الغالبون)"(٤).

❁❁❁❁❁

---

(١) الوقف علىٰ: {إليكما} أرجح؛ "لأن إضافة الغلبة إلىٰ الآيات أولىٰ من إضافة عدم الوصول إليها؛ لأن المراد بالآيات العصا وصفاتها وقد غلبوا بها السحرة ولم تمنع عنهم فرعون". البرهان في علوم القرآن (١/ ٣٤٦).

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ١٤٤)

(٣) ينظر: السابق الموضع نفسه.

(٤) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ١٠٢١).

قوله تعالىٰ: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٨﴾﴾ [سورة القصص:٦٨].

يجوز الوقف على قوله: ويختار، والبدء بقوله: ﴿ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾. ويكون المعنىٰ: ليس لهم الخيرة(١).

كما يجوز الوصل: ﴿ وَيَخْتَارُۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾(٢). ويكون المعنىٰ: "ويختار الذي كان لهم فيه الخير"(٣).

وعليه فإذا وقف علىٰ (ويختار) لا يجوز له الابتداء بها في حال قرائية واحدة حتىٰ لا يجتمع في كلمة (ما) إعرابان:

لأنه إذا وقفت علىٰ (ويختار) كانت (ما) الثَّانِيَة للنَّفْي لَا مَوضِع لَهَا من الاعراب(٤).

وإذا وصلت كانت (ما) موصولة في موضع نصب بيختار(٥). أو "مَصْدَرِيَّةٌ؛ أَيْ يختار اخْتِيَارَهُمْ، بمعنىٰ مُخْتَارِهِمْ"(٦).

---

(١) ينظر: المكتفىٰ في الوقف والابتدا (ص: ١٥٧)

(٢) ينظر: السابق الموضع نفسه.

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ١٦٥)

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي (٢/ ٥٤٧)، التبيان في إعراب القرآن (٢/ ١٠٢٤).

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٣/ ١٦٥)

(٦) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ١٠٢٤)

قال ابن الأنباري:

"﴿ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ تام، إذا كانت (ما) جحدًا يراد بها (ليس لهم الخيرة) أي ليس لهم أن يختاروا إنما الخيرة لله تعالىٰ.

وإن كانت (ما) في موضع نصب بـ (يختار) لم يحسن الوقف علىٰ (ويختار) من أجل أن المعنىٰ (ويختار الذي كان لهم الخيرة) أي كان لهم خيرته. فنابت الألف واللام عن الهاء. وهذه الهاء تعود علىٰ (ما)"[1].

❁❁❁❁❁

قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَٱنتَقَمْنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ ۖ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [سورة الروم:٤٧].

تجوز القراءة بالوصل: ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ويكون اسم كان مؤخر هو ﴿ نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ والجار والمجرور متعلق بـ(حقا)[2].

كما يجوز الوقف على (حقا)، بإضمار اسم (كان) والابتداء بقوله: ﴿عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [3]، ويكون المعنىٰ: فانتقمنا من الذين أجرموا وكان انتقامنا حقًا[4].

---

[1] إيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٨٢٣: ٨٢٤).

[2] ينظر: السابق (٢/ ٨٣٥)، ومشكل إعراب القرآن لمكي (٢/ ٥٦٢).

[3] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٤٩)، وإيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٨٣٥)، ومشكل إعراب القرآن لمكي (٢/ ٥٦٢)، وتمهيد القواعد (٣/ ١١١٠).

[4] إيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٨٣٥).

ثم البدء من قوله: ﴿ عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ علىٰ أنه وعد من الله ﷻ.

ولا يجوز الجمع بين الوجهين في حال قرائية واحدة؛ لئلا يجتمع إعرابان في كلمة واحدة، وهي ﴿ نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ فإنها علىٰ القراءة بالوقف تكون مرفوعة بالجار والمجرور، وعلىٰ القراءة بالوصل تكون مرفوعة علىٰ أنها اسم (كان).

قال ابن الأنباري: "ومن الوجه الأول لا يحسن الوقف علىٰ (الحق)، ويتم الكلام علىٰ (المؤمنين)"[1].

❁❁❁❁❁

قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾﴾ [سورة لقمان:١٣].

يجوز الوقف على الجار والمجرور (بالله)، علىٰ أنه متعلق بالفعل (تشرك)، ولا يكون في الكلام قسم علىٰ هذا الوقف.

وأجاز بعضهم الوقف على الفعل (تشرك)[2]، والابتداء بالجار والمجرور ﴿بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ علىٰ أنه متعلق بفعل قسم محذوف والمعنىٰ: أحلف أو أقسم بالله[3].

---

[1] إيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٨٣٥)

[2] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٢٤٩)، والفصول المفيدة في الواو المزيدة (ص: ٢٤٠)، والإتقان في علوم القرآن (١/ ٢٩٤)، ومنار الهدىٰ ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد (ص: ٤٩ -٥٠)، والزيادة والإحسان في علوم القرآن (٣/ ٤٣٤).

[3] وقد ضعف العلماء هذا الوجه بأن باء القسم لا يحذف معها الفعل، بل متىٰ ما ذكرت الباء تعين الإتيان بالفعل كقوله:: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن

قال ابن يعيش: "قد حذفوا فعل القسم كثيرًا؛ للعلم به والاستغناء عنه، فقالوا: (باللهِ لأقومنّ)، والمراد: أحلفُ بالله. قال الله تعالىٰ: ﴿بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾ في أحد الوجهَيْن هو القسمُ، وفي الوجه الآخر يتعلّق بقوله: (لاَ تُشْرِكْ)"[1].

ولا يجوز الجمع بين الوجهين في حال قرائية واحدة؛ لئلا يجتمع إعرابان في كلمة واحدة.

❁❁❁❁❁

قوله تعالىٰ: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّۚ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ فَيَطۡمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلۡبِهِۦ مَرَضٞ وَقُلۡنَ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا ٣٢﴾ [سورة الأحزاب:٣٢].

يجوز في الآية الوقف على قوله: ﴿إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّۚ﴾ وعليه "يكون ﴿إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّۚ﴾ قيدا في كونهن لسن كأحد من النساء، ويكون جواب الشرط

جَآءَتۡهُمۡ ءَايَةٞ لَّيُؤۡمِنُنَّ بِهَاۚ قُلۡ إِنَّمَا ٱلۡأٓيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِۖ وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ١٠٩﴾ [سورة الأنعام:١٠٩]، قوله تعالىٰ: ﴿فَكَيۡفَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنۡ أَرَدۡنَآ إِلَّآ إِحۡسَٰنٗا وَتَوۡفِيقًا **كل**﴾ [سورة النساء:٦٢].٦٢ ولا تجد الباء مع حذف الفعل. ينظر: الإتقان في علوم القرآن (٤/ ٥٦)، ومنار الهدىٰ (ص: ٤٩ – ٥٠)، والزيادة والإحسان في علوم القرآن (٦/ ٤٦٨).

[1] شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٢٤٩)، وينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة (ص: ٢٤٠).

محذوفا"[1]؛ "لدلالةِ ما تقدَّم عليه أي: إنْ اتَّقَيْتُنَّ اللهَ فَلَسْتُنَّ كأحدٍ. فالشرط قيدٌ في نفي أَنْ يُشَبَّهْنَ بأحدٍ من النساء"[2].

ويجوز الوقف على قوله: ﴿ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ ، ووصل الشرط بما بعده، ويكون المعنىٰ: "إن أردتن التقوىٰ، وإن كنتن متقيات فلا تجبن بقولكن خاضعا"[3].

وعليه يكون جواب الشرط مذكورا، فـ "﴿ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ﴾ ابتداء شرط، وجوابه ﴿ فَلَا تَخْضَعْنَ﴾"[4].

ولا يجوز الجمع بين الوقفين في حال قرائية واحدة؛ لئلا يجتمع إعرابان في محل واحد، فالفاء في قوله: ﴿ فَلَا تَخْضَعْنَ﴾ علىٰ الوجه الأول فاء الفصيحة؛ "لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر، تقديره: إذا عرفتنّ أنكنّ لستنّ كأحد من النساء، وأردتنّ بيان ما هو اللائق لمنصبكنّ .. فأقول لكن: لا تخضعن"[5].

---

[1] البحر المحيط في التفسير (٨/ ٤٧٥).

[2] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٩/ ١١٩)، وينظر: مفاتيح الغيب (٢٥/ ١٦٧)، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٥/ ٢٥٣)

[3] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٣/ ٥٣٧) بتصرف.

[4] البحر المحيط في التفسير (٨/ ٤٧٥). وينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٩/ ١١٩)، ومفاتيح الغيب (٢٥/ ١٦٧)، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٥/ ٢٥٣).

(٥) تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن (٢٣/ ٤٣)

"والجملة الفعلية ﴿ فَلَا تَخۡضَعۡنَ﴾ في محل النصب لمقول جواب إذا المقدرة"(١).

وأما علىٰ الوجه الثاني وهو وصل الشرط بما بعده، فالفاء هي فاء الجواب الرابطة للجواب بالشرط، والجملة الفعلية ﴿ فَلَا تَخۡضَعۡنَ﴾ في محل جزم جواب الشرط الجازم (إنْ).

❁❁❁❁❁

قوله تعالىٰ: ﴿قَالُواْ يَٰوَيۡلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ٥٢﴾ [سورة يس:٥٢].

يجوز الوقف على (مرقدنا) والابتداء بما بعدها، كما يجوز الوقف علىٰ (هذا) والابتداء بما بعدها:(٢)

فإن وقفت علىٰ (مرقدنا)، كان اسم الإشارة (هذا) مبتدأ، وما بعده خبرا، والتقدير: هذا وعْدُ الرحمنِ(٣). أو هذا الذي وعد به الرحمن. علىٰ أن (ما) مصدرية أو موصولة(٤).

---

(١)تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن (٢٣/ ٤٣)

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٨٠)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ٢٩١)، وإيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٨٥٣)، و المكتفىٰ في الوقف والابتدا (ص: ١٧٥)، ومنار الهدىٰ في بيان الوقف والابتدا (٢/ ١٩٠).

(٣)معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ٢٩١)، وإيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٨٥٣)، والمكتفىٰ في الوقف والابتدا (ص: ١٧٥).

(٤)التبيان في إعراب القرآن (٢/ ١٠٨٤).

وإن وقفت على (هذا) كان اسم الإشارة في موضع جر علىٰ أنه نعت لـ(مرقدنا)، ويكون المعنىٰ: "مَن بَعَثَنا من مَرْقَدِنَا هَذَا الذي كنا راقدين فيه"[1].

ويكون ما بعده مبتدأ خبره محذوف، والمعنىٰ: ما وعد الرحمن حقٌّ. فيكون من تمام كلام الكفار.

أو يكون خبرا لمبتدأ محذوف تقديره: هذا أو بعثُكم[2]. فيكون من قول المؤمنين أو الملائكة للكفار[3]، وتقدير الآية علىٰ هذا الوقف هو: (مَنْ بعثنا من مرقدنا هذا، هذا ما وعد الرحمن). أو هو (بعثُكم وعْد الرحمن)[4].

وبناء على هذا فلا يجوز الجمع بين الوقفين في قراءة واحدة؛ لئلا يجتمع إعرابان في كلمة واحدة، فـ(هذا) إن وقفت عليها فهي نعت لمرقدنا،

---

(1) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ٢٩١)

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ٢٩١)، و إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٢٧٠)

(3) فـ(هَذَا) المذكورة من قول المؤمنين، وهذا المقدرة من قول المؤمنين أو الملائكة قال قتادة: "تكلم بأول هذه الآية أهل الضلالة وبآخرها أهل الإيمان. قال أهل الضلالة: (يا ويلتنا من بعثنا من مرقدنا) . وقال المؤمنون (هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون)". اهـ المكتفىٰ في الوقف والابتدا (ص: ١٧٥).

(4) إيضاح الوقف والابتداء (١/ ٤٥٢)، وينظر: إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٢٧٠)، والمكتفىٰ في الوقف والابتدا (ص: ١٧٥).

وإن وقفت علىٰ ما قبلها (مرقدنا) فهي مبتدأ لما بعدها، ولا يجتمع إعرابان في كلمة واحدة.

ولذا قال السيوطي: "قد يكون الوقف قبيحا والابتداء جيدا نحو: ﴿ مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ هَٰذَا ﴾ الوقف علىٰ (هذا) قبيح؛ لفصله بين المبتدأ وخبره، ولأنه يوهم أن الإشارة إلىٰ المرقد، والابتداء بـ(هذا) كاف أو تام لاستئنافه"(١).

❁❁❁❁❁

قوله تعالىٰ: ﴿يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ لَا يَخۡفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنۡهُمۡ شَيۡءٞۚ لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ ١٦﴾ [سورة غافر:١٦].

الوقف في الآية على الظرف: (اليوم)(٢) علىٰ أنه متعلق بـ(لمن) أو بما تعلق به: والمعنىٰ: "لمن ثبت أو استقر الملك في هذا اليوم"(٣).

أو يكون متعلقا بالمبتدأ (الملك)، والجار والمجرور (لمن) خبر مقدم. و(لله) جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) يعود علىٰ الملك(٤).

والمعنىٰ: أنه ينادىٰ مناد فيقول: لمن الملك اليوم؟ فيجيبه أهل المحشر: الملك لله الواحد القهار(٥).

---

(١) الإتقان في علوم القرآن (١/ ٢٩٣)

(٢) ينظر: منار الهدىٰ في بيان الوقف والابتدا (١/ ٢٨).

(٣) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٥/ ٤٨١).

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/ ١١١٧)، والكتاب الفريد في إعراب القرآن (٥/ ٤٨١).

(٥) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٤/ ١٥٧)

ومن العلماء من يرى الوقف على (الملك)، ويستأنف بقوله: اليوم لله الواحد .. ويكون الظرف (اليوم) متعلقا بما تعلق به الجار والمجرور (لله)، والمعنىٰ: الملك استقر وثبت لله الواحد القهار في هذا اليوم [1]، أي ذهب الملك من كل من يدعي ملكا، وثبت ملك الله وحده.

ولا يجوز الجمع بين الوقفين؛ لئلا يجتمع إعرابان في الظرف، فمتعلقه علىٰ الوجه الأول يختلف عن متعلقه علىٰ الوجه الثاني.

ومن القراء من يقف على الظرف (اليوم)، ثم يبدأ بقوله: الملك اليوم لله .. علىٰ أن (الملك) مبتدأ، خبره (لله).

وهذا الابتداء -أيضا- لا يجوز جمعه مع أحد الوجهين السابقين؛ لئلا يجتمع في لفظ الجلالة إعرابان.

❁❁❁❁❁

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً ۚ وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا ۖ﴾ [سورة الحديد:٢٧].

يجوز الوقف على قوله: (ورحمة)، والابتداء بما بعدها ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾، ومن ثم تكون الواو في (ورهبانية) استئنافية، ويكون المعنىٰ: أن الله خلق في قلوب المؤمنين بعيسىٰ -عليه السلام- الرأفة والرحمة، التي بها يعطف بعضهم علىٰ بعض ويتوادون فيما بينهم[2]، وهم

---

[1] ينظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/ ١١١٧)، والكتاب الفريد في إعراب القرآن (٥/ ٤٨١)

[2] ينظر: تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين (٤/ ٣٥٦).

قد ابتدعوا من عند أنفسهم رهبانية ينقطعون بها عن الناس؛ للاجتهاد في العبادة. وهي رهبانية "لم نكْتبها عَلَيْهِم، إِنَّمَا ابتدعوها ابْتِغَاء رضوَان الله؛ ليتقربُوا بهَا إِلَىٰ الله"(١).

وعليه تكون جملة: ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا ﴾، من باب الاشتغال. والعامل فيها محذوف، أي: ابتدعوا. حيث "نصبت (رهبانية) بإضمار فعل أي فابتدعوا رهبانية بمعنىٰ: أحدثوها"(٢)، قال الأشموني: "﴿وَرَحْمَةً ۚ﴾ تام، ويبتدئ: ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾، أي: وابتدعوا رهبانية ابتدعوها، فهو من باب اشتغال الفعل بضميره، فالرهبانية لم تكتب عليهم وإنَّما ابتدعوها؛ ليتقربوا بها إلىٰ الله تعالىٰ"(٣).

كما يجوز وصلها والوقف على (ابتدعوها) وتكون الواو عاطفة(٤)، " ﴿ رَأْفَةً وَرَحْمَةً ۚ وَرَهْبَانِيَّةً ﴾ مفعولات جَعَلْنا"(٥). وجملة (ابتدعوها) نعت لرهبانية. والمعنىٰ: (وحب رهبانية مبتدعة)(٦)

قال أبو حيان: "ورهبانية معطوف علىٰ ما قبله، فهي داخلة في الجعل"(٧).

---

(١)تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين (٤/ ٣٥٦).، وينظر: تأويلات أهل السنة لأبي منصور الماتريدي (٩/ ٥٣٩).

(٢)إعراب القرآن للنحاس (٤/ ٢٤٥) بتصرف يسير.

(٣)منار الهدىٰ في بيان الوقف والابتدا (٢/ ٣٢٣).

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٤/ ٢٤٥)، والتبيان في إعراب القرآن (٢/ ١٢١١)

(٥) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/ ٢٧٠)

(٦) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٦/ ١٠٧).

(٧)البحر المحيط في التفسير (١٠/ ١١٥).

وحينئذ لا تكون جملة: ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا ﴾، من باب الاشتغال. لأن عاملها مذكور وهو (جعلنا).

وبناء على هذا ففي حال الوقف علىٰ ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا ﴾ لا يجوز الابتداء بها؛ لأنها حينئذ معطوفة علىٰ ما قبلها، و"إذا عطفت علىٰ الرحمة وجب أن تجعل ﴿ ٱبْتَدَعُوهَا ﴾ صفة لها"[1] ومعناها: ورهبانيةً مبتدعةً لهم، فهل (ابتدعوها) مفسرة لعامل النصب في (رهبانية) لا محل لها من الإعراب أو هي صفة لها في محل نصب؟

وهل الرهبانية من جعل الله في قلوبهم أو هي من ابتداعهم لأنفسهم، هم كتبوها على أنفسهم وألزموا أنفسهم بها؟

وجهان للعلماء[2]، لا يجوز الجمع بينهما في حال قرائية واحدة؛ لأنه يؤدي إلىٰ اجتماع إعرابين في كلمة واحدة.

---

(١) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٦/ ١٠٧)

(٢) رجح بعض العلماء الوقف علىٰ (وَرَحْمَةً)، ونصب (رهبانية) علىٰ الاشتغال، مانعا وجه العطف؛ لأنه إذا عطفت علىٰ الرحمة وجب أن تجعل (ابْتَدَعُوهَا) صفة لها، حتىٰ كأنك قلت: ورهبانيةً مبتدعةً لهم، وهذا غير مستقيم؛ لأن الرهبانية لو كان حكمها حكم الرحمة لما وصفت بأنها مبتدعة من جهتهم؛ لأن ما جعله الله – تعالىٰ – لا يبتدعونه، وإذا لم يستقم هذا وجب أن يكون انتصابها بمضمر دل عليه ما بعده، والوقف علىٰ (وَرَحْمَةً). ينظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/ ١٢١١)، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٦/ ١٠٧).

وممن رجح هذا الوجه الفارسي والزمخشري، وكلاهما من المعتزلة ولذا قال أبو حبان: "وهذا إعراب المعتزلة، وكان أبو علي معتزليا. وهم يقولون: ما كان مخلوقا لله لا يكون مخلوقا للعبد، فالرأفة والرحمة من خلق الله، والرهبانية من ابتداع الإنسان، فهي مخلوقة له". البحر المحيط في التفسير (١٠/ ١١٥-١١٦)

وقال ابن هشام: "والمشهور أنه عطف علىٰ ما قبله و(ابتدعوها) صفة ...، وإنما لم يحمل أبو علي الآية علىٰ ذلك لاعتزاله، فقال: لأن ما يبتدعونه لا يخلقه الله عز وجل". مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٧٥٢)

خاتمة المطلب الثاني

كانت هذه أبرز الآيات التي يقف فيها القراء بوجهين، الجمع بينهما في حال قرائية واحدة يترتب عليه اجتماع إعرابين مع الخلط والتركيب بين الأوجه الإعرابية في كلمة واحدة، وهو ممتنع عند النحاة.

ولذا عد العلماء بعض الوقوف السابقة من الوقوف المتعسفة المتكلفة التي يجب أن تجتنب(١).

قال ابن الجزري: "ليس كل ما يتعسفه بعض المعربين أو يتكلفه بعض القراء، أو يتأوله بعض أهل الأهواء مما يقتضي وقفا وابتداء ينبغي أن يتعمد الوقف عليه، بل ينبغي تحري المعنىٰ الأتم والوقف الأوجه، وذلك نحو الوقف علىٰ ﴿ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحۡلِفُونَ ﴾ ثم الابتداء ﴿ بِٱللَّهِ إِنۡ أَرَدۡنَآ﴾(٢) ونحو: ﴿ وَإِذۡ قَالَ لُقۡمَٰنُ لِٱبۡنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ ﴾ ثم الابتداء ﴿بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ ﴾(٣) علىٰ معنىٰ القسم، ونحو: ﴿ فَمَنۡ حَجَّ ٱلۡبَيۡتَ أَوِ ٱعۡتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ ﴾ ويبتدأ ﴿ عَلَيۡهِ أَن يَطَّوَّفَ

ولذا رجح أبو حيان وابن هشام العطف؛ لأن شرط جواز النصب علىٰ الاشتغال أن يصح فيه الرفع علىٰ الابتداء، "ولا يجوز الابتداء هنا بقوله: ورهبانية، لأنها نكرة لا مسوغ لها من المسوغات للابتداء بالنكرة". البحر المحيط في التفسير (١٠/ ١١٥-١١٦).

(١) وسموه بالوقف المتعسف، أو الوقف المتكلف. ينظر: مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات (ص: ١٣٧).

(٢) [النساء: ٦٢].

(٣) [لقمان: ١٣]

بِهِمَا﴾[1] ... ، ومن ذلك الوقف علىٰ ﴿ لَا رَيْبَ﴾ والابتداء ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾[2]، وهذا يرده قوله تعالىٰ: في سورة السجدة: ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[3] ....، فإن ذلك وما أشبهه تمحل وتحريف للكلم عن مواضعه يعرف أكثره بالسباق والسياق"[4].

وعقب الأشموني على هذا الكلام بقوله:

"فهذا كله تعنت وتعسف لا فائدة فيه، فينبغي تجنبه وتحريه؛ لأنه محض تقليد، وعلم العقل لا يعمل به إلَّا إذا وافقه نقل، وسقت هذا هنا؛ ليُجتنب فإني رأيت من يدَّعي هذا الفن يقف علىٰ تلك الوقوف، فيلقي في أسماع الناس شيئًا لا أصل له، وأنا محذر من تقليده واتباعه، وكذا مثله ممن يتشبه بأهل العلم، وهم عنهم بمعزل، اللهم أرنا الحق حقًّا فنتبعه، والباطل باطلًا فنجتنبه"[5].

❁❁❁❁❁

---

(1) [البقرة: ١٥٨]

(2) [البقرة: ٢]

(3) [السجدة: ٢]

(4) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٣١: ٢٣٢) بتصرف.

(5) منار الهدىٰ في بيان الوقف والابتدا (١/ ٣٨).

خاتمة البحث

الحمد لله علىٰ تمام ما أنعم، وأصلي وأسلم علىٰ نبيه الأكرم، ... وبعد هذه الإلمامة أطوي صفحات البحث، وأودع محتوياته ومكنوناته، والتي قد توصلت من خلالها إلىٰ جملة من النتائج، من أهمها ما يأتي:

- الإعراب يجوز أن يطلق علىٰ مجموع المعاني التي يجلبها العامل وحركاتها أو حروفها التي تدل عليها؛ لأنهما معا يشتركان في تحقيق الغرض من الإعراب، وهو بيان المعاني النحوية، والتفريق بينها، ورفع اللبس.
- هذا من جهة الإطلاق، وأما من جهة الحقيقة فحقيقة الإعراب تختلف باعتبارين:

فالإعراب باعتبار المتكلم أو الكاتب: هو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها. كما هو تعريف ابن جني ومن تابعه.

والإعراب باعتبار السامع والقارئ: هو بيان الأثر الظاهر أو المقدر الذي يجلبه العامل في محل الإعراب من الرفع والنصب والجر والجزم؛ نتيجة لوقوعها هذا الموقع، والحركات أو الحروف هي الدالة عليه وعلاماته ، أو هو بيان موقع الكلمة في الجملة وهو معناها النحوي من فاعلية ومفعولية وصفة وإضافة ...إلخ.

- أجاز النحاة أن يجتمع في كلمة واحدة إعرابان أحدهما لفظي والآخر تقديري أو محلي. وأما الإعرابان اللفظيان فالصحيح أنه لا يجوز اجتماعهما في كلمة؛ لأن الغرض من الإعراب إزالة اللبس والفرق بين المعاني، وهذا يتحقق بإعراب واحد.

- الكوفيون لا يجيزون اجتماع إعرابين في أي كلمة، وإنما في الكلمات التي أتبعت فيها حركةٌ حركةَ الإعراب مع اختلاف مواقع الكلمة.
- نسب ابن الحاجب إلىٰ سيبويه أن ظاهر مذهبه أن للأسماء الستة إعرابين تقديري بالحركات ولفظي بالحروف، وهو مخالف لما نسبه إليه جمهور النحاة من أن هذه الأسماء معربة من مكان واحد، وأن إعرابها بحركات مقدرة علىٰ حروف الإعراب -وهي حروف العلة- وهذا ما أثبته البحث.
- كل ما أجاز فيه النحاة أوجها إعرابية فهم لا يقصدون اجتماع كل هذه الأوجه في حال واحد ومقصد واحد، وإنما يراعون اختلاف قصد المتكلم، إن أراد كذا فإعرابه كذا، وإن أراد كذا فإعرابه كذا.
- لا يجوز الجمع بين إعرابين في كلمة قرآنية في حال قرآئية واحدة، وأن ما يفعله بعض القراء من الوقوف علىٰ كلمة لها إعراب ومعنىٰ، والبدء بها علىٰ إعراب ومعنىٰ يعد من قبيل الخلط بين الأوجه الإعرابية والمعاني القرآنية، وأنه ليس مقصدا شرعيا من مقاصد التلاوة.

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- آراء الخليل النحوية في ضوء كتاب العين للدكتور/ حمدي الجبالي، مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية، م ١٨ ع١ سنة: ٢٠٠٤م
- الإبهاج في شرح المنهاج، المؤلف: تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيي السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت، عام النشر: ١٤١٦هـ – ١٩٩٥ م.
- الإتقان في علوم القرآن، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفىٰ: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م
- أَثَرُ الاخْتِلاَفِ فِي الأَوْجُهِ الإِعْرَابِيَّةِ فِي تَفْسِيرِ الآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ للباحث: يَاسِر مُحَمَّد مُطْره جِي – رسالة ماجستير مقدمة لجَامِعَةِ تَشْرِينَ – اللاَّذِقِيَّةِ– سُورية، بِإِشْرَافِ الأُسْتَاذ الدُّكْتُور سَامِي عَوَض، وَطُبِعَت فِي دَارِالبَشَائِرِ: دِمَشْقُ.
- الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم جمعا ودراسة للدكتور/ محمد عبد الله السيف. نشر دار التدمرية.
- الإرشاد إلىٰ علم الإعراب، لشمس الدين القرشي الكيشي (٦٩٥هـ)، تح د/ عبد الله الحسيني، د/ محسن العميري، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرىٰ، سنة: ١٩٨٧م
- إرشاد السالك إلىٰ حل ألفية ابن مالك، المؤلف: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (المتوفىٰ ٧٦٧ هـ)، المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، قسم من هذا الكتاب: هو أطروحة دكتوراة للمحقق، الناشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٣٧٣

هـ - ١٩٥٤م.

- الأشباه والنظائر، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) تح/ غريد الشيخ، دار الكتب العلمية -بيروت- ط١ سنة: ٢٠٠١م
- الأصول في النحو، المؤلف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ) المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
- إعراب القرآن، المؤلف: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ
- إعراب القرآن للأصبهاني، المؤلف: إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ)، قدمت له ووثقت نصوصه: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد، الناشر: غير معروف (فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية - الرياض)، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م
- أمالي ابن الشجري، المؤلف: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: ٥٤٢هـ)، المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف للشيخ/

محمد محيي الدين عبد الحميد. الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولىٰ ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

- أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفىٰ: ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الإيضاح العضدي. المؤلف: أبو علي الفارسيّ (المتوفىٰ ٣٧٧ هـ)، المحقق: حسن شاذلي فرهود، ط١ سنة: ١٩٦٩م
- الإيضاح في شرح المفصل، المؤلف: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفىٰ: ٦٤٦هـ)، تح/ محمد عثمان، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ سنة: ٢٠١١م.
- إيضاح الوقف والابتداء، المؤلف: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفىٰ: ٣٢٨هـ)، المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، عام النشر: ١٣٩٠هـ – ١٩٧١م
- البحر المحيط في التفسير، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفىٰ: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ
- البديع في علم العربية- المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفىٰ: ٦٠٦ هـ)- تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين- الناشر: جامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية- الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٠ هـ
- البرهان في علوم القرآن، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن

بهادر الزركشي (المتوفىٰ: ٧٩٤هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولىٰ، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسىٰ البابىٰ الحلبي وشركائه.

- البرهان في علوم القرآن للإمام الحَوفيِّ - سورة يوسف دارسة وتحقيقا، المؤلف: علي بن إبراهيم بن سعيد، أبو الحسن الحوفي (المتوفىٰ: ٤٣٠ هـ)، دكتوراه للباحث: إبراهيم عناني عطية عناني، جامعة المدينة العالمية - كلية العلوم الإسلامية قسم القرآن الكريم وعلومه، ماليزيا، العام الجامعي: ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م
- التبيان في إعراب القرآن- المؤلف : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفىٰ : ٦١٦هـ)- المحقق : علي محمد البجاو- الناشر : عيسىٰ البابي الحلبي وشركاه.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين- المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفىٰ: ٦١٦هـ)- المحقق: د. عبد الرحمن العثيمين- الناشر: دار الغرب الإسلامي- الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل- المؤلف: أبو حيان الأندلسي - المحقق: د. حسن هنداوي- الناشر: دار القلم - دمشق (من ١ إلىٰ ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا- الطبعة: الأولىٰ.
- تصحيح الفصيح وشرحه، المؤلف: أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان (المتوفىٰ: ٣٤٧هـ)، المحقق: د. محمد بدوي المختون، الناشر: المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية [القاهرة]، عام النشر: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو - المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي

بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفىٰ: ٩٠٥ هـ)- الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان - الطبعة: الأولىٰ ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠ م.

- تطبيقات صرفية في سور قرآنية للدكتور/ علي أحمد طلب .. بدون بيانات عن الطباعة أو النشر.
- تعدد الأوجه في التحليل النحوي للباحث/ محمود حسن جاسم، مجلة جذور العدد ٢٨مجلد ١١ شهر يوليو ٢٠٠٩م.
- التعليقة علىٰ كتاب سيبويه، المؤلف: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفىٰ: ٣٧٧هـ)، المحقق: د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب)، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م
- تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، المؤلف: محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، الناشر: دار طوق النجاة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م
- تفسير القرآن العزيز، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسىٰ بن محمد المري، الإلبيري المعروف بابن أبي زَمَنِين المالكي (المتوفىٰ: ٣٩٩هـ)، المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة - محمد بن مصطفىٰ الكنز، الناشر: الفاروق الحديثة - مصر/ القاهرة، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
- تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، المؤلف: محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (المتوفىٰ: ٣٣٣هـ)، المحقق: د. مجدي باسلوم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٦

هـ - ٢٠٠٥ م

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، المؤلف: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ
- تهذيب اللغة - المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ) - المحقق: محمد عوض مرعب - الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
- توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لأحمد بن الحسين بن الخباز، تح د/ فايز زكي دياب، دار السلام -القاهرة، مصر-، ط٢ سنة: ٢٠٠٧م
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك- المؤلف : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)- شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر- الناشر: دار الفكر العربي- الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- التوقيف على مهمات التعاريف -المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ) - الناشر: عالم الكتب -القاهرة- الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.

- الاحتمالات النحوية عند أبي جعفر النحاس للباحث/ بندر سند مليح – رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة مؤتة ٢٠١٦م.
- الحجة للقراء السبعة، المؤلف: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، المحقق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م
- ابن خالويه وجهوده في اللغة مع تحقيق شرحه مقصورة ابن دريد، دراسة وتحقيق/ محمود جاسم محمد، مؤسسة الرسالة –بيروت، ط١ ١٩٨٦م
- الخصائص، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون- المؤلف: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)- المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط- الناشر: دار القلم، دمشق.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني، المؤلف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، المحقق: د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى،١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب- المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)- تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد- مراجعة: رمضان عبد التواب- الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة- الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- الزيادة والإحسان في علوم القرآن، المؤلف: محمد بن أحمد بن سعيد الحنفي

المكيّ، شمس الدين، المعروف كوالده بعقيلة (المتوفىٰ: ١١٥٠ هـ)، المحقق: أصل هذا الكتاب مجموعة رسائل جامعية ماجستير للأساتذة الباحثين: (محمد صفاء حقي، وفهد علي العندس، وإبراهيم محمد المحمود، ومصلح عبد الكريم السامدي، خالد عبد الكريم اللاحم)، الناشر: مركز البحوث والدراسات جامعة الشارقة الإمارات، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٧ هـ

- سفر السعادة وسفير الإفادة، المؤلف: علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (المتوفىٰ: ٦٤٣ هـ)، المحقق: د. محمد الدالي، تقديم: د. شاكر الفحام (رئيس مجمع دمشق)، الناشر: دار صادر، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م
- شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك المسمىٰ (منهج السالك إلىٰ ألفية بن مالك) - المؤلف: علي بن محمد بن عيسىٰ، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفىٰ: ٩٠٠هـ) - الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان -الطبعة: الأولىٰ ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م
- شرح شافية ابن الحاجب- مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام ١٠٩٣ من الهجرة- المؤلف: محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين (المتوفىٰ: ٦٨٦هـ)- حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما الشيخ/ محمد محيىٰ الدين عبد الحميد وآخرون - الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان- عام النشر: ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك المؤلف : ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفىٰ : ٧٦٩هـ) ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر : دار

التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م

- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، المؤلف: أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار المعارف [سلسلة ذخائر العرب (٣٥)]، الطبعة: الخامسة.
- شرح الكافية الشافية، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفىٰ: ٦٧٢هـ)، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرىٰ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولىٰ.
- شرح المفصل للزمخشري – المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفىٰ: ٦٤٣هـ)– قدم له الدكتور/ إميل بديع يعقوب– الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م
- شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (٤٦٩هـ)، تح/ خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية بالكويت.
- شرح كتاب سيبويه، المؤلف: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفىٰ: ٣٦٨ هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان– الطبعة: الأولىٰ، ٢٠٠٨ م
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله السلسيلي (٧٧٠هـ) دراسة وتحقيق د/ الشريف عبد الله الحسيني، الفيصلية –مكة المكرمة– ط١ سنة: ١٩٨٦م
- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم للدكتور/ أحمد

سليمان ياقون – نشر دار المعرفة الجامعية ١٩٩٤م.

- العلامة الإعرابية بين الشكل والوظيفة لدىٰ اللغويين العرب القدامىٰ للدكتور/ بلقاسم دفة – مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية العددان الثاني والثالث – جامعة محمد خيضر بسكرة ٢٠٠٨م
- كتاب العدد في اللغة، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفىٰ: ٤٥٨ هـ)، المحقق: عبد الله بن الحسين الناصر / عدنان بن محمد الظاهر، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م
- علل النحو، المؤلف: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفىٰ: ٣٨١هـ)، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفىٰ: ٧٦١هـ)، المحقق: حسن موسىٰ الشاعر، الناشر: دار البشير – عمان، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م
- الفصيح، المؤلف: أحمد بن يحيىٰ بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (المتوفىٰ: ٢٩١هـ)، تحقيق ودراسة: دكتور عاطف مدكور، الناشر: دار المعارف
- الكتاب، المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفىٰ: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المؤلف: المنتجب الهمذاني (المتوفىٰ: ٦٤٣ هـ)، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، الناشر: دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م

- كتاب فيه لغات القرآن، المؤلف: أبو زكريا يحيىٰ بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفىٰ: ٢٠٧هـ)، ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السريع، عام النشر: ١٤٣٥هـ
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، المؤلف: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفىٰ: ٣٧٧هـ)، تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفىٰ: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ
- الكناش في فني النحو والصرف، المؤلف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفىٰ: ٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، عام النشر: ٢٠٠٠ م
- اللباب في علل البناء والإعراب، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفىٰ: ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م
- اللمحة في شرح الملحة – المؤلف: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفىٰ: ٧٢٠هـ) – المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي– الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية – الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م

- اللمع في العربية، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت.
- ما فهم على غير وجهه من كتاب سيبويه للدكتور/ صبحي عبد الحميد عبد الكريم، دار الطباعة المحمدية، سنة: ١٩٨٦م.
- مجالس العلماء – المؤلف: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ) – المحقق: عبد السلام محمد هارون – الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، دار الرفاعي بالرياض – الطبعة: الثانية ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٢٢هـ
- المحصول، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة
- الطبعة: الثالثة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م
- المحكم والمحيط الأعظم، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (٤٥٨هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م.
- مختار الصحاح – المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا – الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

- مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، المؤلف: إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري، الناشر: دار الحضارة للنشر – الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م
- المخصص، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفىٰ: ٤٥٨هـ)، المحقق: خليل إبراهم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م
- المرتجل، لأبي محمد عبد الله بن الخشاب (٥٦٧هـ)، تح/ علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢م.
- المسائل الحلبيات، المؤلف: أبو علي الفارسيّ (المتوفىٰ ٣٧٧ هـ)، المحقق: د. حسن هنداوي، الأستاذ المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
- المسائل الشيرازيات، المؤلف: أبو علي الفارسيّ (المتوفىٰ ٣٧٧ هـ)، تح أ د/ حسن بن محمود هنداوي، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ط١ سنة: ٢٠٠٤م
- المسائل العسكريات في النحو العربي، المؤلف: أبو علي النحوي، المحقق: د. علي جابر المنصوري، الناشر: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، (عمان – الأردن)، عام النشر: ٢٠٠٢ م
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، المؤلف: أبو علي الفارسيّ (المتوفىٰ ٣٧٧ هـ)، المحقق: صلاح الدين الشيكاوي، مكتبة العاني –بغداد.
- المساعد علىٰ تسهيل الفوائد، المؤلف : ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفىٰ : ٧٦٩هـ)، تح د/ محمد كامل بركات، ط١ سنة: ١٩٨٢م

- مشكل إعراب القرآن، المؤلف: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت.
- معاني القرآن، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى.
- معانى القرآن للأخفش، المؤلف: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠م
- معاني القرآن، المؤلف: أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (المتوفى: ٣٣٨هـ)، المحقق: محمد علي الصابوني، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩م
- معاني القرآن وإعرابه، المؤلف: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
- معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء، للشيخ/ محمود خليل الحصري، مكتبة السنة، ط١ سنة ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفىٰ: ٧٦١هـ) – المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله – الناشر: دار الفكر – دمشق – الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.
- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفىٰ: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠ هـ
- المفصل في صنعة الإعراب، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفىٰ: ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٩٩٣م
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي (٧٩٠هـ) تح أ د/ عياد بن عيد الثبيتي وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرىٰ – مكة المكرمة – ط١ سنة: ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
- المقتضب، المؤلف: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالىٰ الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفىٰ: ٢٨٥هـ) المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية –القاهرة، مصر – ط٢ سنة: ١٩٩٤م.
- المقدمة الجزولية في النحو، المؤلف: عيسىٰ بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسىٰ (المتوفىٰ: ٦٠٧هـ)، المحقق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د حامد أحمد نيل – د فتحي محمد أحمد جمعة، طبع ونشر: مطبعة أم القرىٰ، جمع تصويري: دار الغد العربي.
- المكتفىٰ في الوقف والابتدا، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو

عمرو الداني (المتوفىٰ: ٤٤٤هـ)، المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار عمار، الطبعة: الأولىٰ ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

- ملحة الإعراب، المؤلف: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (المتوفىٰ: ٥١٦هـ)، المحقق: لا يوجد، الناشر: دار السلام - القاهرة/ مصر، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م.
- منار الهدىٰ في بيان الوقف والابتدا، المؤلف: أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي (المتوفىٰ: نحو ١١٠٠هـ)، المحقق: عبد الرحيم الطرهوني، الناشر: دار الحديث - القاهرة، مصر، عام النشر: ٢٠٠٨م.
- منار الهدىٰ في بيان الوقف والابتدا ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد، مؤلف منار الهدىٰ: أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي (المتوفىٰ: نحو ١١٠٠هـ)، ومؤلف المقصد لتلخيص ما في المرشد: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيىٰ السنيكي (المتوفىٰ: ٩٢٦هـ)، المحقق: شريف أبو العلا العدوي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢م
- منهج السالك في الكلام علىٰ ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) أضواء السلف سنة: ١٩٤٧م.
- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، المؤلف: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفىٰ: ٥٨١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولىٰ: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م .
- الانتصار لسيبويه علىٰ المبرد، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد (٣٣٢هـ)، تح د/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط١ سنة: ١٩٩٦م.

- النحو الوافي، المؤلف: عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، الناشر: دار المعارف، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة.
- النشر في القراءات العشر، المؤلف : شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى : ٨٣٣ هـ)، المحقق : علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ)، الناشر : المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].
- نفائس الأصول في شرح المحصول، المؤلف: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ)، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع- المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)- المحقق: عبد الحميد هنداوي- الناشر: المكتبة التوفيقية - مصر

محتويات البحث

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث	٢٦٢٦
Abstract	٢٦٢٨
مقدمة البحث	٢٦٣٠
تمهيد (تعريف الإعراب)	٢٦٣٤
المبحث الأول: الاختلاف في اجتماع إعرابين في كلمة وآثاره في كلام العرب	٢٦٤١
المطلب الأول: حكم اجتماع إعرابين في كلمة واحدة	٢٦٤٢
أولا: حكم اجتماع إعرابين (لفظي وتقديري) في كلمة واحدة	٢٦٤٢
ثانيا: حكم اجتماع إعرابين (لفظيين) في كلمة واحدة	٢٦٤٤
تحقيق علمي	٢٦٥٣
المطلب الثاني: من الآثار المترتبة علىٰ امتناع الجمع بين إعرابين (لفظيين) في كلمة واحدة	٢٦٦٣
➢امتناع إلحاق علامة الجمع بالعدد (اثنين)	٢٦٦٣
➢امتناع تثنية المثنىٰ وجمع المذكر المسمىٰ بهما	٢٦٦٣
➢امتناع إعمال عاملين في اسم واحدة	٢٦٦٤
➢وجوب قطع النعت المتعدد إذا اختلف إعراب متبوعه أو اختلفت جهة إعرابه	٢٦٦٥
➢انتقال إعراب الاسم المنسوب إلىٰ ياء النسب	٢٦٦٧
➢وجوب حذف علامة التثنية والجمع عند النسب إليهما مسمًّىٰ بهما	٢٦٦٧

الموضوع	الصفحة
➢حذف تاء التأنيث عند النسب	٢٦٦٩
➢النسب إلىٰ صدر المضاف لا إلىٰ عجزه	٢٦٧٠
➢حكاية الجمل المسمىٰ بها	٢٦٧١
المبحث الثاني : خلط الأوجه الإعرابية	٢٦٧٣
المطلب الأول: مراد العلماء بالأوجه الإعرابية المحتملة	٢٦٧٤
المطلب الثاني: حكم الخلط بين الأوجه الإعرابية في قراءة القرآن	٢٦٧٩
➢ **قوله تعالى:** ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾	٢٦٨١
➢ **قوله عزَّ وجلَّ:** ﴿ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلۡمَلَكَيۡنِ﴾	٢٦٨٢
➢ **قوله تعالى:** ﴿ فَمَنۡ حَجَّ ٱلۡبَيۡتَ أَوِ ٱعۡتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ **البقرة: ١٥٨**	٢٦٨٣
➢ **قوله تعالىٰ:** ﴿ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾ **آل عمران: ٧**	٢٦٨٤
➢ **قوله تعالى:** ﴿ قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُۖ شَهِيدُۢ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡ﴾ **الأنعام: ١٩**	٢٦٨٦
➢ **قوله تعالى:** ﴿ وَلَقَدۡ هَمَّتۡ بِهِۦۖ وَهَمَّ بِهَا لَوۡلَآ أَن رَّءَا بُرۡهَٰنَ رَبِّهِۦۚ كَذَٰلِكَ لِنَصۡرِفَ عَنۡهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلۡفَحۡشَآءَۚ﴾ **يوسف: ٢٤**	٢٦٨٨
➢ **قوله تعالى:** ﴿ قَالَ لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَۖ يَغۡفِرُ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾ **يوسف: ٩٢**	٢٦٨٩
➢ **قوله تعالى:** ﴿ فَجَآءَتۡهُ إِحۡدَىٰهُمَا تَمۡشِي عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖ قَالَتۡ إِنَّ أَبِي يَدۡعُوكَ ﴾ **القصص: ٢٥**	٢٦٩٠
➢ **قوله تعالى:** ﴿ وَنَجۡعَلُ لَكُمَا سُلۡطَٰنٗا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيۡكُمَا بِـَٔايَٰتِنَآۚ	٢٦٩٢

الموضوع	الصفحة
أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلْغَٰلِبُونَ ﴾ القصص: ٣٥	
➢ قوله تعالى: ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ ﴾ القصص: ٦٨	٢٦٩٣
➢ قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ الروم: ٤٧	٢٦٩٤
➢ قوله تعالى: ﴿ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ لقمان: ١٣	٢٦٩٥
➢ قوله تعالى: ﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِىِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ ۚ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ ﴾ الأحزاب: ٣٢	٢٦٩٦
➢ قوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ ﴾ يس: ٥٢	٢٦٩٨
➢ قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ ۖ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ ۚ لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ۖ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴾ غافر: ١٦	٢٧٠٠
➢ قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً ۚ وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ ﴾ الحديد: ٢٧	٢٧٠١
خاتمة المطلب الثاني	٢٧٠٤
خاتمة البحث	٢٧٠٦
ثبت المصادر والمراجع	٢٧٠٨
محتويات البحث	٢٧٢٥